ملف
أبريل 2025

MIDDLE EAST COUNCIL
ON GLOBAL AFFAIRS

مستقبل النظام (أو اللا نظام) في منطقة المتوسط

غالب دالاي و يحيى ح. زبير

حقوق النشر والطبع محفوظة لمجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية © 2025.

قائمة المحتويات

1 **المقدّمة**
غالب دالاي و يحيى ح. زبير

4 **الفصل الأول:**
نفوذ روسيا في منطقة المتوسّط بعد سقوط الأسد
أندريه كورتونوف

12 **الفصل الثاني:**
الولايات المتّحدة الأمريكية وأمن شرق المتوسّط
روبرت ماسون

22 **الفصل الثالث:**
الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: رهان طموح للتغلّب على العقبات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسّط المتصدّعة
دالية غانم

30 **الفصل الرابع:**
"بحرُنا": دور أوروبا في أمن منطقة المتوسّط
طارق المجريسي

38 **الفصل الخامس:**
الصين في منطقة المتوسّط: ثلاث محطات رئيسية
جين ليانغ زيانغ

43 **الخاتمة:**
غالب دالاي ويحي زبير

المقدّمة

غالب دالاي ويحيى ح. زبير

هذا الملف هو الثاني من مشروع يمتدّ على سنوات بعنوان «مستقبل النظام (أو اللا نظام) في الشرق الأوسط». في الملف الأول تناولنا التحوّلات الإقليمية الراهنة وصعود تعدّدية الأقطاب، مع تحليل تأثيرهما في الديناميّات بين دول المنطقة وإعادة التوازن الإستراتيجي بين الجهات الفاعلة الإقليميّة والقوى الخارجية. كما استكشفنا مقاربات هذه الجهات تجاه بؤر الصراعات والأزمات داخل المنطقة. لذلك، تمحور الملف الأول حول مواضيع شاملة تعكس التغيّرات الدينامية في المشهد الإقليمي.

في المقابل، يتميّز هذا الملف بنطاقه الجغرافي ويغوص في مسألة الأمن والنظام في البحر الأبيض المتوسّط. فقد أصبحت منطقة المتوسّط ،شأنها شأن الخليج، تشكّل مركز الثقل في السياسة الإقليمية. يستكشف هذا الملف تغيّر السياق الدولي للجيوسياسة وللأمن في المتوسّط، ويُركّز بشكلٍ خاص على تطوّر سياسات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين حيال هذه المنطقة.

لقد أصبحت منطقة المتوسّط مساحةً متنازعاً عليها بشدّة ومكتظة للغاية، تعكس هويّة جيوسياسية غنيّة ومتعدّدة الأبعاد. فهو ليس مجرّد بحر متوسّط واحد، بل هو متوسّط يحمل في طيّاته ملامح الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. لذا، يرتبط أمنه ارتباطاً وثيقاً بأمن هذه المناطق. إنّ هذه الهويّات الجيوسياسية المتعدّدة وتداخلها مع قضايا الأمن الإقليمي تجعل منطقة البحر المتوسّط نقطة استقطاب إستراتيجية لكثير من القوى العالمية، ما يعكس تعقيداته وتحدياته المتزايدة في الساحة الدولية.

تكتسب هذه المنطقة أهميّةً بالغة بالنسبة إلى أوروبا والولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي وروسيا والصين. فعلى سبيل المثال، قبل سقوط نظام الأسد في سوريا ، كان وجود روسيا في الشرق الأوسط أكثر وضوحاً في المتوسّط من أي منطقة أخرى. وكانت موسكو لاعباً رئيسياً في مناطق الصراع في المتوسّط مثل سوريا وليبيا، وكان لها وجود بحري في شرق المتوسّط وروابط وثيقة مع دول مثل الجزائر ومصر والمغرب. بيد أنّ سقوط الأسد قَلَب المشهد الجيوسياسي رأساً على عقب. لم تخسر موسكو أقرب شريكٍ عربي وأعمق دور إستراتيجي لها في العالم العربي بين ليلة وضحاها فحسب، بل تراجع وجودها في شرق المتوسّط إلى حدّ بعيد نتيجةً لهذه الخسارة، إضافة إلى إلغاء الإدارة الجديدة في دمشق الاتفاق الذي منح روسيا قاعدة طرطوس البحرية لمدّة 49 عاماً. وأصبح المتوسّط مهماً من الناحية الإستراتيجية بنظر الصين كونه نقطة التقاء بين الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. ويحتلّ مكانة بارزةً في رؤية الصين للترابط العابر للأقاليم، لا سيّما في ما يتعلّق بطريق الحرير البحري، حيث يمثّل بوابة جيوسياسية وجيواقتصادية لأوروبا. وتحظى منطقة المتوسّط أهميّة مماثلة بالنسبة إلى الممرّ الاقتصادي المدعوم من الولايات المتحدة والذي يربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وكذلك، تشكّل هذه المنطقة ساحةً رئيسية للتنافس بين روسيا والغرب.

علاوة على ذلك، لن يقتصر التنافس بين القوى العظمى في المتوسّط على تشكيل البيئة الأمنية الدولية فحسب، بل سيُعزّز أيضاً أهميّتها الإستراتيجية بالنسبة إلى اللاعبين العالميين كافة. تشهد مقاييس الأمن الإقليمي في المتوسّط تغييراً جذرياً، حيث تُعيد الحرب على غزة وتداعياتها تحديد الجيوسياسة الإقليمية- سواء أكان في شرق المتوسط أم في المنطقة الأوسع. وبالمثل، تتعدّد مناطق الصراعات والأزمات في المنطقة ولا يلوح أي حلّ في أفقها، مثلما هو الحال في ليبيا والصحراء الغربية. في المقابل، يخيّم جوّ من الإيجابية على العلاقات التركية اليونانية على الرغم من غياب تسوية لنزاعاتهما الثنائية، ما ينعكس على التوترات في شرق المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل قطع منفذ إيران إلى شرق المتوسط نتيجةً لسقوط نظام الأسد في سوريا وتدهور وضع حزب الله في لبنان تطوّراً أساسياً آخر ستترتّب عليه تداعيات على ديناميات الأمن الإقليمي في شرق المتوسّط.

لكن يجب الإشارة إلى ملاحظة مهمّة. بدلاً من التركيز على اللاعبين الإقليميين، يتناول هذ الملف كيفية تطوّر جيوسياسيات منطقة المتوسّط وإعادة تموضع اللاعبين الدوليين الرئيسيين. إلا أنّه على مستويات متعدّدة، لا يقلّ دور الجهات الإقليمية في تحديد الأمن الإقليمي في المتوسّط عن دور الجهات الدولية. نتطلّع إلى مواصلة استكشاف هذا الموضوع في إصدارات وورش عمل أخرى في المستقبل.

الفصل الأوّل

نفوذ روسيا في منطقة المتوسّط بعد سقوط الأسد

تُظهر هذه الصورة الجوية صورة الرئيس السوري بشار الأسد ممزقة بالرصاص على واجهة مبنى بلدية حماة بعد تشويهها عقب سيطرة مقاتلي المعارضة على المدينة، بتاريخ 6 ديسمبر 2024. (وكالة الصحافة الفرنسية)

نفوذ روسيا في منطقة المتوسّط بعد سقوط الأسد

أندريه كورتونوف | المدير العام والمدير الأكاديمي السابق لمجلس الشؤون الدوليّة الروسي

أندريه كورتونوف هو المدير العام والمدير الأكاديمي السابق لمجلس الشؤون الدوليّة الروسي (RIAC) في موسكو بين العامين 2011 و2025. تولّى سابقاً مناصب مختلفة في معهد الدراسات الأمريكيّة والكنديّة، من ضمنها نائب المدير. وكان أستاذاً في جامعات مختلفة حول العالم، بما فيها جامعة كاليفورنيا، بيركلي. بالإضافة إلى ذلك، كان مديراً في عدد من المنظّمات العامة في مجالات التعليم العالي والعلوم الاجتماعيّة والتنمية الاجتماعيّة. ويُشارك كورتونوف في لجان استشارية ولجان خبراء مختلفة، وهو أيضاً عضو مجالس إدارة عددٍ من المنظّمات الروسية والدولية. تشمل مواضيع بحوثه الأكاديمية العلاقات الدوليّة المعاصرة والسياسة الخارجيّة الروسيّة.

المقدّمة

لو تغيّر النظام في سوريا في ديسمبر 2021 بدلاً من ديسمبر 2024، لكان أدّى على الأرجح إلى نقاشٍ عاطفي عام وواسع النطاق حول «من خسر سوريا». لقد ألقى الصراع الروسي الأوكراني، الذي يشكّل الأولوية المطلقة بالنسبة إلى القيادة الروسية وليس مجرّد أولوية، بظلاله على انخراط روسيا ككل في سوريا وفي منطقة الشرق الأوسط الأوسع. بالتالي، بقي الرأي العام الروسي غير مكترث في غالبيّته لسقوط بشار الأسد الذي غالباً ما اعتُبر عبئاً على روسيا أكثر منه ميزة قيّمة، وذلك منذ العام 2016.[1] حاولت وسائل الإعلام الرسمية الروسيّة جاهدةً البقاء محايدة في تغطيتها لسقوط النظام في سوريا، فألقت المسؤولية الكاملة على القادة العسكريين والسياسيين السوريين وقلّلت من الانعكاسات السلبيّة المحتملة للتطوّرات السورية على مواقع روسيا داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها. وسارع عددٌ من الخبراء النقاد إلى الإعلان أنّهم توقّعوا منذ زمن بعيد سقوطاً مدوّياً لنظام الأسد وللمواقع الروسية في سوريا.[2]

هل موسكو حاولت حقاً منع تغيير النظام في دمشق؟

على الرغم من كلّ هذه التصريحات اللاحقة، يبدو أنّ روسيا، شأنها شأن الجهات غير الإقليمية الأخرى، لم تكن مستعدّة لانهيارٍ سريع لا يمكن وقفه أو عكسه لنظام بشار الأسد في دمشق. فقد حكمت عائلة الأسد البلاد لأكثر من نصف قرن، وأثبت بشار الأسد قدرة لافتة على الصمود السياسي في ظلّ ظروف عصيبة للغاية. والسؤال المفتوح هو: متى استنتج استراتيجيو الكرملين أنّ موسكو يجب أن تكفّ عن محاولة إيقاف هجوم المعارضة وتدع النظام غير الشعبي وغير الفعّال يسقط؟

تدعو أسباب متعدّدة إلى الافتراض بأنّ روسيا قرّرت القبول بتغيّر النظام في سوريا في مرحلة مبكرة نسبياً من هجوم قوات المعارضة الأخير، وحتى أنّها ساعدت بشكلٍ غير مباشر في تحقيق انتقال سياسي سلس من دون إراقة الدماء، على نحو غير متوقّع. تُشير تقارير عسكرية روسية رسمية إلى أنّ الدعم الجوّي الروسي لنظام الأسد استمرّ حتى 7 ديسمبر 2024 على الأقل، وألحق أضراراً جسيمة بوحدات المعارضة في محافظات إدلب وحلب وحماة.[3] وفي اليوم نفسه، أكّد وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في النسخة الثانية والعشرين لمنتدى الدوحة على دعم موسكو لبشار الأسد وإدانتها الشديدة لهجوم المعارضة.[4] غير أنّ الحجم الحقيقي للمساعدة الروسية للأسد في القتال والاستخبارات والتزام السلاح الجوّي الروسي بالقتال ضد المعارضة في مطلع ديسمبر، لا يزال غير واضح. بحسب صحيفة «ذا نيويورك تايمز»، اتّهم الجنرال الإيراني بهروز إثباتي روسيا لاحقاً بتضليل إيران بإخبارها أنّ الطائرات الروسية كانت تقصف فصائل المعارضة السورية، بينما كانت في الواقع تسقط قنابل على حقول مفتوحة.[5] وأضاف أنّه في العام 2024 «عندما ضربت إسرائيل أهدافاً إيرانية في سوريا، أغلقت روسيا الرادارات، ما سهّل هذه الهجمات فعليّاً».[6]

وقد أكّد وزير الخارجية التركي هاكان فيدان بشكلٍ غير مباشر هذه الرواية عن امتناع روسيا المزعوم عن مساندة حليفها الطويل الأمد في أواخر نوفمبر ومطلع ديسمبر 2024 في مقابلة أجرتها معه وكالة الأنباء «تاس» مؤخّراً، حيث قال: «أعتقد أنّه كان هناك بعض التصعيد بعد الاستيلاء على حلب. وكان لدى الروس القدرة العسكرية على الرد وكان بإمكانهم استخدامها، لكنّهم قرّروا عدم القيام بذلك. وكانت لدينا اتصالات مكثّفة بشأن هذه المسألة. والحقيقة أنّ روسيا تصرّفت بعقلانية».[7] وأضاف فيدان أنّ موسكو «لم تتدخل في أثناء سقوط دمشق»، وأنّ «قوى الثورة ضمنت الانسحاب الآمن للقوات الروسيّة ولم تهاجم قواعدها».[8]

التداعيات الفورية على المواقع الروسية في سوريا

تملك روسيا اليوم نقطتَين إستراتيجيّتين في وجودها العسكري في سوريا: قاعدة طرطوس البحرية وقاعدة حميميم الجوية. طرطوس هي المنشأة البحرية الوحيدة التي تمتلكها روسيا في البحر الأبيض المتوسط. أُنشئت في السبعينات وشهدت توسيعاً وتحديثاً إلى حد كبير منذ بداية الانخراط العسكري الروسي في سوريا. أمّا قاعدة حميميم الجوّية، فقد بدأت عمليّاتها في العام 2015 لمساندة العمليات الجوية الروسية

في خلال الحرب الأهلية السورية. تُعتبَر هاتان القاعدتان أساسيّتين لدفع مصالح روسيا قدماً في منطقة المتوسّط وفي الشرق الأوسط على نطاقٍ أوسع، وتُوفّران لموسكو قدرات فريدة لبسط سلطتها في المنطقة. علاوة على ذلك، تُستخدَم القاعدتان (وبالأخص قاعدة حميميم الجوّية) كنقطتي عبور حاسمتين لدعم العمليات الروسية في الأماكن البعيدة في أفريقيا.[9]

أصبحت المحافظة على هاتين القاعدتين العسكريتين أحد الأهداف الرئيسية لمقاربة روسيا تجاه سوريا ما بعد الأسد. في يناير 2025، اقترحت وزارة الخارجية الروسية تحويل القاعدتين إلى «مركزين إنسانيين» بغية تلبية الحاجات الطارئة للشعب السوري.[10] لم يتّضح بعد ما إذا كانت روسيا في موقع يسمح لها بتقديم كميات كبيرة من المساعدة الإنسانية إلى سوريا وتنسيق هذه الجهود بفعالية مع المانحين الدوليين الآخرين.

تُشكّك الإدارة السورية الجديدة على ما يبدو في ما يمكن أن تقدّمه موسكو من مساعدة إنسانية أو إنمائية. بصورةٍ عامة، من الصعب الافتراض أنّه بإمكان روسيا كسب ثقة قادة هيئة تحرير الشام بسهولة بعدما وصفهم الكرملين بالإرهابيين الدوليين المقرّبين من القاعدة والشبكات المتطرّفة الأخرى. وقد ألغت دمشق عقداً مع شركة روسية لإدارة ميناء طرطوس وتشغيله كان قد وُقّع في عهد الرئيس السابق بشار الأسد. يُزعَم أنّ رياض جودي، رئيس الجمارك في طرطوس، قال إنّ عقد الاستثمار أُلغي بعدما فشل المتعهّد الروسي بتنفيذ بنود اتفاق العام 2019 الذي تضمّن استثمارات كبيرة في البنى التحتية للميناء.[11] وقد سرّبت وسائل الإعلام أيضاً أنّ ميناء طرطوس استرعى انتباه مطوّرين أتراك كبار يسعون إلى السيطرة على تحديث الميناء. قد يبرز سبب أكثر إقناعاً وراء إعادة النظر في الترتيب السابق، ألا وهو أنّ الدبلوماسيين الممثلين للاتحاد الأوروبي مارسوا ضغوطاً شديدة على القادة السوريين الجُدد وأدرجوا القطيعة مع موسكو على لائحة الشروط المسبقة لتكثيف التعاون بين بروكسيل ودمشق.[12]

بيد أنّ المراجعة الأخيرة للترتيبات بين سوريا وروسيا تقتصر حتى الآن على القسم المدني من ميناء طرطوس ولا تؤثّر مباشرةً على وضع قاعدة طرطوس البحريّة التي تنوي روسيا إبقاءها تحت سيطرتها.[13] وصرّح رئيس الحكومة الانتقالية السورية أحمد الشرع أنّ الحكومة الجديدة لم تكن تريد أن «تخرج روسيا بطريقة لا تليق بعلاقتها بسوريا».[14] وقد زار وفدٌ روسي رفيع المستوى دمشق في يناير 2025 لمناقشة مستقبل العلاقات الثنائية مع السلطات السورية الجديدة. وفي بيان تلى المفاوضات، شدّدت القيادة السورية على أنّ «استعادة العلاقات يجب أن تعالج أخطاء الماضي وتحترم إرادة الشعب السوري وتخدم مصالحه».[15] وتطرّقت المحادثات أيضاً إلى «العدالة لضحايا الحرب الوحشية التي شنّها نظام بشار الأسد».[16] باختصار، حتى لو احتفظت روسيا بمستوى معيّن من وجودها العسكري في سوريا، من المرجّح أن تتغيّر شروط هذا الوجود إلى حدّ بعيد، ما يدفع موسكو إلى البحث عن بدائل محتملة.

وكذلك، فإنّ التوقّعات الفورية للتعاون الاقتصادي بين روسيا وسوريا قاتمة في أحسن الأحوال. بلغ حجم التجارة الثنائية مليار دولار في السابق، مع فائض كبير من الجانب الروسي. وكانت موسكو أحد الموردين الرئيسيين للمخزون الغذائي إلى سوريا، بما في ذلك القمح والدقيق وزيت دوار الشمس، وكذلك الآلات والأدوية.[17] ويكتسب شراء القمح الروسي أهميّة خاصة بالنسبة إلى سوريا، لا سيّما أنّ موسكو توفّر نصف إجمالي الواردات تقريباً. في أعقاب سقوط النظام، تمّ تعليق إمدادات القمح الروسية إلى سوريا.[18] علاوة على ذلك، يُقال إنّ السلطات الجديدة حظرت كل الواردات من روسيا في يناير 2025، علماً أنّ هذا القرار لم يتأكّد بعد. وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤسّسات سورية متعدّدة تستخدم معدّات روسية الصنع؛ لذا ستتطلّب صيانتها و(من المحتمل) تحديثها الاستمرار في الاعتماد على موسكو، أقلّه لبعض الوقت في المستقبل.

الانعكاسات الإقليمية بدأت تظهر

كما كان متوقّعاً، حاول المسؤولون الروس جاهدين التقليل من أهميّة تغيّر النظام في سوريا وتأثيره على المواقع الروسية ككل في الشرق الأوسط ومنطقة المتوسّط. لقد صرّح رئيس جهاز الاستخبارات الخارجيّة الروسيّة سيرغي ناريشكين أنّ «روسيا لا تزال لاعباً مؤثّراً للغاية في الشرق الأوسط، وهذا أمر تدركه الدول العربيّة وتركيا. لذا ما من تهديدٍ لمواقع روسيا في هذه المنطقة».[19] لكنّ هذا الكلام المتفائل يخفي سعياً حثيثاً ومستمرّاً إلى إعادة ضبط مكانة روسيا في المنطقة.

يقول المنطق إنّه بعدما مُنيت موسكو بانتكاسة كبرى في سوريا، من المفترض أن تكون حريصة على توازن مستمرّ بين اللاعبين الخارجيين لمنع أيّ جهة إقليمية أو عالمية من ممارسة نفوذ سياسي حصري على السلطات السورية الجديدة. وبما أنّ الكرملين أصبح من أقليّة المساهمين في اللعبة السورية الجديدة، قد يأمل في الاحتفاظ بجزء من نفوذه السابق من خلال تحقيق توازن دقيق بين الجهات الفاعلة الأخرى في سوريا اليوم. من المثير للاهتمام أنّه عندما تحدّث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن سوريا بنهاية ديسمبر، أشار إلى إسرائيل أكثر من تركيا كـ«المستفيد الرئيسي» من تغيّر النظام في دمشق،[20] متوقّعاً أن تترتّب على العمليّات البريّة والجويّة الإسرائيليّة المكثّفة والمستمرّة تبعات خطيرة جداً على مستقبل العلاقات بين سوريا وإسرائيل، وعلى الاستقرار الإقليمي بشكلٍ عام.[21] أمّا بالنسبة إلى أنقرة، فقد كان التقييم الروسي الرسمي للموقف التركي في سوريا حتى الآن ليّناً وحذراً؛ إذ يبدو أنّ موسكو لا تزال تعتمد على أنقرة كلاعب مسؤول في سوريا لا يسعى بالضرورة إلى إزالة المواقع الروسية في البلاد بشكلٍ كلّي.

غير أنّ العلاقات الروسية التركية قد تتعقّد بسبب المزاعم حول نقل روسيا لعتادها وعديدها من سوريا إلى شرق ليبيا.[22] يمكن اعتبار إعادة الانتشار هذه جزءاً من إستراتيجيّة موسكو لتشكيل ما يُسمى بـ«فيلق أفريقيا» خلفاً للشركة العسكريّة الخاصة أو مجموعة «فاغنر».[23] قد تكون حكومة خليفة حفتر في طبرق قد أيّدت هذه الخطوة، لكنّ عبد الحميد الدبيبة المدعوم من أنقرة في طرابلس يعارضها بصراحة. ومن الممكن أن تُعقّد خلافات أخرى بشأن ليبيا أيّ تعاون روسي تركي في سوريا في المستقبل.

قد يتخيّل المرء أنّ أفضل خيار بالنسبة إلى الكرملين يتمثّل بتوافقٍ دولي بشأن سوريا على غرار التوافق حول أفغانستان بعد عودة طالبان إلى السلطة في كابول في أواخر صيف 2021. في نهاية المطاف، من غير المفترض أن تُحبّذ الدول المجاورة لسوريا انقسامها إلى عدد من الدول الفاشلة تحت سيطرة جهات غير حكومية غير مسؤولة وغير خاضعة للمساءلة، أو تحوّلها إلى مركز للإرهاب الدولي. ولن يستفيد أحد من تدفّق لا يمكن إيقافه للأسلحة أو للمهاجرين من البلاد. وللجهات الحاكمة المحيطة بدمشق مصلحة في تجنّب كارثة إنسانية، وفي وجود حكومة شاملة وقابلة للتنبؤ، وفي عودة سوريا إلى الأسرة العربية. وقد انعكست تطلّعاتها في بيان مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا الصادر في ديسمبر 2024.[24] لكن بسبب التعقيدات الجيوسياسية في أوكرانيا، لم تجرِ أيّ استشارات ملحوظة بين الكرملين وإدارة بايدن/ترامب أو أي قوّة أوروبيّة رئيسيّة بشأن مستقبل سوريا. وتُشكّل عدم القدرة هذه على التواصل مع الغرب حافزاً جديداً لموسكو لكي تنخرط في حوارٍ وثيق مع اللاعبين الإقليميين.

في الخلاصة، لا يزال الكرملين يعمل على إستراتيجيات للحدّ من الأضرار وعلى تحديد مقاربات جديدة تجاه المشهد العسكري والسياسي المتغيّر بسرعة في منطقة المتوسط في أعقاب تغيّر النظام في دمشق مؤخّراً. في الوقت نفسه، من الواضح أنّ هذه المنطقة، على الرغم من أهمّيتها، سيظلّ يطغى عليها الصراع الروسي الأوكراني المستمرّ الذي يتصدّر كل أولويات موسكو وتحدّيات سياستها الخارجية.

الهوامش

1. "«Левада-центр»: 81% россиян поддерживают вывод российских войск из Сирии [Levada-Center: 81% of Russians Support Military Forces Withdrawal from Syria], *Коммерсант [Kommersant]*," April 4, 2016, https://www.kommersant.ru/doc/2955310.

2. Ruslan Pukhov, "Уроки Сирии [Lessons from Syria]," *Коммерсант [Kommersant]*, December 8, 2024, https://www.kommersant.ru/doc/7362241#more .

3. "ВКС РФ и ВВС Сирии уничтожили более 300 террористов и 55 единиц автотехники [Air-Space Forces of Russia and the Syrian Air Force Eliminated more than 300 Terrorists and 55 Vehicles]," *Известия. [Izvestia]*, December 7, 2024, https://iz.ru/1803651/2024-12-07/vks-rf-i-vvs-sirii-unichtozhili-bolee-300-terroristov-i-55-edinitc-avtotekhniki.

4. "Foreign Minister Sergey Lavrov's Answers to Questions at the 22th Doha Forum," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, December 7, 2024, https://www.mid.ru/en/foreign_policy/news/1986144/.

5. Farnaz Fassihi, "Iran Was 'Defeated Very Badly' in Syria, a Top General Admits," *The New York Times*, January 8, 2025, https://www.nytimes.com/2025/01/08/world/middleeast/iran-general-syria-defeat.html

6. Fassihi, "Iran Was 'Defeated Very Badly.'"

7. "Russia Acts Wisely by Not Interfering in Syria's Transfer of Power — Turkish Top Diplomat," *TASS*, January 10, 2025, https://tass.com/world/1897681?ysclid=m6di5imcud833488205.

8. TASS, "Russia Acts Wisely."

9. Ellie Cook and John Feng, "Map Shows Syria's Critical Role for Russia's Africa Operations," *Newsweek*, December 11, 2024, https://www.newsweek.com/syria-critical-role-russia-africa-operations-tartus-khmeimim-1998938.

10. "Foreign Ministry's Answers to Media Questions for Foreign Minister Sergey Lavrov's News Conference on the Performance of Russian Diplomacy in 2024," The Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, January 14, 2025, https://www.mid.ru/en/foreign_policy/news/1991476/.

11. Reuters, "Sources Say Syria Has Cancelled Port Management Contract with Russia," *Baird Maritime*, January 25, 2025, https://www.bairdmaritime.com/shipping/ports/sources-say-syria-has-cancelled-port-management-contract-with-russia.

12. Associated Press, "EU Demands HTS to Expel Russian and Iranian Influence," *Harici*, December 16, 2024, https://harici.com.tr/en/eu-demands-hts-to-expel-russian-and-iranian-influence/.

13. "В Москве сообщили об установлении контактов с политкомитетом 'Хайат Тахрир аш-Шам' [In Moscow, Reports on the Establishing of Contacts with the Political Committee of 'Hay›at Tahrir al-Sham']," *Интерфакс [Interfax]*, December 12, 2024, https://www.interfax.ru/world/997446.

14. "Syria's New Elections and Draft Constitution: Al-Sharaa Outlines Timeline," *Al Arabiya News*, December 29, 2024, https://english.alarabiya.net/News/middle-east/2024/12/29/syria-s-new-elections-and-draft-constitution-al-sharaa-outlines-timeline.

15. Agence France Presse (AFP), The Moscow Times, "Syria's New Leadership Urges Russia to 'Address Past Mistakes' in First Talks Since Assad's Ouster," *Agence France Presse (AFP)*, January 29, 2025, https://www.themoscowtimes.com/2025/01/29/syrias-new-leadership-urges-russia-to-address-past-mistakes-in-first-talks-since-assads-ouster-a87782.

16. AFP, "Syria's New Leadership."

17. Michael Barantschik, "Syria and Russia: The 2023-24 Trade and Investment Dynamics," *Middle East Briefing*, November 13, 2023, https://www.middleeastbriefing.com/news/syria-and-russia-the-2023-24-trade-and-investment-dynamics/.

18. Masha Belikova, "Grain Shipments to Syria on Hold after Fall of Bashar al-Assad Regime," *Fastmarkets*, December 16, 2024, https://www.fastmarkets.com/insights/grain-shipments-to-syria-on-hold-after-fall-of-bashar-al-assad-regime/.

19. "Нарышкин: никакой утраты позиций России на Ближнем Востоке нет [Naryshkin: There Is No Threat of Russia Losing Its Positions in the Middle East]," *ТАСС [TASS]*, January 24, 2025, https://tass.ru/politika/22962309.

20. "Путин назвал Израиль главным бенефициаром событий в Сирии [Putin Called Israel the Main Beneficiary of Events in Syria]," *Коммерсант [Kommersant]*, December 19, 2024, https://www.kommersant.ru/doc/7384483?ysclid=m6df880sos745330201.

21. Коммерсант, "Путин назвал Израиль главным бенефициаром."

22. Benoit Faucon and Lara Seligman, "Russia Withdraws Air-Defense Systems, Other Advanced Weaponry from Syria to Libya," *The Wall Street Journal*, December 18, 2024, https://www.wsj.com/world/russia-air-defense-bases-syria-libya-25810db0.

23. "'African Corps' Completes Formation of Contingent in Libya," *African Initiative*, December 22, 2023, https://afrinz.ru/en/2023/12/african-corps-completes-formation-of-contingent-in-libya/.

24. "Security Council Press Statement on Situation in Syria," United Nations Security Council, December 17, 2024, https://press.un.org/en/2024/sc15943.doc.htm.

الفصل الثاني

الولايات المتّحدة الأمريكية وأمن شرق المتوسّط

في هذه الصورة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية، تبحر المدمرة الأمريكية الموجهة من فئة «آرلي بيرك»، «يو إس إس ديلبرت دي. بلاك» (DDG 119) في مياه البحر الأبيض المتوسط، بتاريخ 31 ديسمبر 2023. (وكالة الصحافة الفرنسية)

الولايات المتّحدة الأمريكية وأمن شرق المتوسّط

روبرت ماسون | باحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن

روبرت ماسون هو باحث غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن. قبل ذلك، كان أستاذاً مشاركاً ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعة الأمريكية في القاهرة. هو متخصّص في السياسات والعلاقات الدولية والسياسات الخارجية في الشرق الأوسط وتُركّز بحوثه على الدول الخليجية. قدّم البحوث والمشورة للمعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI) والأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية ووزارة الدفاع الهولندية ووفد الاتحاد الأوروبي في مصر وحكومة كوريا الجنوبية، وغيرها.

المقدّمة

غالباً ما شكّلت منطقة البحر المتوسّط مساحةً متنازَعاً عليها تأثّرت بسقوط الإمبراطورية العثمانية وبنهاية الإمبراطوريات الأوروبية في شمال أفريقيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية.[1] وقد تبدّلت المصالح الأمريكيّة في الشرق الأوسط على مرّ الزمن وتمثّلت بأهداف متواضعة نسبياً: الحفاظ على إمدادات الطاقة؛ والتصدّي لانتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب والتعاون الاستخباراتي، فضلاً عن دعم الحلفاء الأساسيين مثل إسرائيل، بما في ذلك الالتزام باتفاقية كامب ديفيد والمنافسة مع القوى العظمى الأخرى. وقد دعمت الولايات المتّحدة كذلك حلّ الدولتين على مدى عقود، غير أنّ مايك هاكابي، الذي اختاره الرئيس ترامب لمنصب السفير الأمريكي لدى إسرائيل، كان قد أيّد في السابق «حلّ الدولة الواحدة».[2]

منذ إعادة التوجّه الإستراتيجي الذي اعتمدته واشنطن نحو روسيا والصين في العام 2017، احتلّت الحرب في أوكرانيا والمنافسة مع الصين أولوية أكبر في السياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بأمن شرق المتوسّط. واستمرّ الحال على هذا المنوال حتى اندلاع الحرب على غزة في 7 أكتوبر 2023. واصلت إدارة بايدن العمل بشكلٍ وثيق مع حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الائتلافية في خلال حملات إسرائيل العسكرية في غزة ولبنان وغيرهما، لا سيّما في نشر المزيد من القوات الأمريكية في المنطقة.[3] قوّضت الحرب على غزة بشكلٍ جذري اتفاقات أبراهام التي ارتكزت على تطبيع عددٍ أكبر من الدول العربية مع إسرائيل. غير أنّ مجموعةً من الاتجاهات والقضايا الأخرى انعكست على مشاريع الطاقة في المنطقة. على سبيل المثال، تراجعت الولايات المتحدة عن دعمها الأوّلي لمشروع خط أنابيب «إيست ميد» المخصّص لنقل الغاز من مصر وإسرائيل إلى قبرص واليونان ومن ثمّ إلى باقي أوروبا لأسباب اقتصادية وتجارية (بما أنّ خط الأنابيب يتجاوز تركيا وبالتالي يؤجّج التوتّرات الجيوسياسية)، فضلاً عن الاعتبارات البيئيّة في ظلّ التوجّه الحالي نحو مشاريع الطاقة الخضراء.[4] وفي هذا السياق، قد يفتح منتدى الطاقة في شرق المتوسط آفاقاً جديدة للتعاون في قطاع الطاقة، خصوصاً مع إمكانية توسيع نطاقه ليشمل مصادر طاقة أخرى. غير أنّ ذلك يبقى رهناً بإنهاء الحرب في غزة.[5]

يُركّز هذا الفصل بشكلٍ أساسي على انخراط الولايات المتّحدة المعاصر في شرق المتوسط، الذي يشمل قبرص ومصر واليونان وإسرائيل والأراضي الفلسطينية ولبنان وليبيا وسوريا وتركيا، حيث ساهمت حالة الصراعات وتفكّك الدولة في تسهيل بعض جهود التهدئة، بالإضافة إلى دعوات محلّية لانخراط قوى خارجية بديلة، بما فيها روسيا والصين.

التمويل والمساعدة

غالباً ما تركّزت المساعدات الثنائية الأمريكية على دولتَين إقليميّتَين فحسب، هما إسرائيل ومصر. بلغت المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية لإسرائيل بين العامين 1946 و2023 حوالي 300 مليار دولار،[6] في حين تخطّت المساعدات الأمريكية لمصر 150 مليار دولار في المرتبة الثانية.[7] يُعدّ برنامج التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط (MERC)، الذي أطلقته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في العام 1981 أحد أقدم البرامج التي أدارتها الوكالة في المنطقة، وكان مخصّصاً لتشجيع التعاون العلمي بين مصر وإسرائيل. من جهتها، ركّزت برامج الشرق الأوسط المتعدّدة الأطراف (MEM)، التي تشكّل جزءاً من صندوق الدعم الاقتصادي والقانون الأمريكي للمساعدات الخارجية للعام 1961، على بناء التعاون التقني بين العرب والإسرائيليين. تستمرّ هذه البرامج في دعم مركز الشرق الأوسط لأبحاث تحلية المياه في سلطنة عُمان (MEDRC) الذي تأسّس في العام 1996 وتعتبره الولايات المتحدة جزءاً من عملية السلام في الشرق الأوسط بما أنّه يضمّ الإسرائيليين. تُعدّ المساهمة الأمريكية ضئيلة إذ لا تتعدى عادةً مليون دولار في السنة.[8] وتمثّل الولايات المتحدة أيضاً مراقباً للمسرّع الضوئي الخاص بأبحاث العلوم التجريبية والتطبيقية في الشرق الأوسط (SESAME) الذي أُنشئ في الأردن في العام 2017.[9] أُرسيت شراكة الشرق الأوسط من أجل السلام (MEPPA) على شكل برنامجين منافسين في العام 2021: برنامج تابع للوكالة

الأمريكية للتنمية الدولية بهدف دعم المصالحة الإسرائيلية الفلسطينية، وبرنامج آخر يتمثّل بالشركة الأمريكية للتنمية الدولية بغية تعزيز القطاع المالي الفلسطيني. يُنفَق مبلغ 250 مليون دولار المخصّص للفترة بين العامين 2021 و2025 على مسار الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بشكلٍ متزايد.[10]

شهدت السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تغيّراً جذرياً في أعقاب هجمات 11 سبتمبر. قادت نخبة المحافظين الجُدد في واشنطن رداً عسكرياً تمثّل بـ«الحرب العالمية على الإرهاب» وتمخّض عنه أولاً الحرب على أفغانستان (2001) ومن ثمّ العراق (2003). خلافاً لبرامج وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المتعدّدة والأصغر حجماً، تبلغ كلفة الحرب العالمية على الإرهاب حوالي 9 تريليون دولار،[11] وهو عجز يمكن القول إنّه أعاد رسم معالم المشهد السياسي الأمريكي الداخلي وحدّ من طموحات الولايات المتحدة في الخارج، ما مكّن الجهات الفاعلة الأخرى من ملء الفراغ.

تُشكّل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية (MEPI)، التي أُطلقت في العام 2002، أحد البرامج الضخمة المخصّصة للمجتمع المدني والإصلاح الديمقراطي ويُعتبَر تأثيرها متواضعاً بعد مرور عشرين عاماً وإنفاق مليار دولار.[12] علاوة على ذلك، تخطّى إعلانُ الرئيس ترامب عن الاعتراف بسيادة المغرب على كامل الصحراء الغربية في العام 2020 دعمَ مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق الأوسطية لبناء قدرات المجتمع المدني في الصحراء الغربية، وتأتي هذه الخطوة في أعقاب عمليّة تطبيع المغرب مع إسرائيل بموجب اتفاقات أبراهام.[13] يشكّل مشروع الشرق الأوسط الإقليمي (MER) أحد المشاريع التي تُديرها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بهدف دعم العمل بشأن تغيّر المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وهشاشة الدولة، والديمقراطية والحوكمة، والنمو الاقتصادي الشامل. بلغت ميزانية مشروع الشرق الأوسط الإقليمي 8 مليون دولار فقط في العام 2024 وكان الغرض منه أن يكون مكمّلاً للمساعدة الثنائية الخارجية وليس أن يحلّ مكانها.[14]

السياسة الأمريكية والتهديدات والتحدّيات

على الرغم من أنّ دولاً متعدّدة في المنطقة أصبحت دولاً مضيفة أو نقطة عبور أو مصدّرة (بشكلٍ متزايد) للاجئين والمهاجرين الفارّين من مناطق الحروب والفقر المدقع وانهيار الدولة، لم تعتمد الولايات المتّحدة أيّ إستراتيجية شاملة في استجابتها.[15] علاوة على ذلك، فقد تكرّر موضوع فقدان المصداقية من خلال مبدأ سياسة «القيادة من الخلف» التي اتّبعها الرئيس أوباما في ليبيا عام 2011،[16] أو عدم التحرّك بعد تجاوز بشار الأسد «خطاً أحمر» عندما استخدم الأسلحة الكيميائية في سوريا عام 2015،[17] ما شجّع روسيا، التي ضَمَن دعمُها وانخراطُها رعايةَ الأسد بالإضافة إلى الدعمٍ العسكري من حزب الله وفيلق القدس الإيراني. لقد تسبّبت محاولات الأسد لتوليد الإيرادات بوضع سوريا في قلب تجارة الكبتاغون الإقليمية. وقد حثّ ذلك، فضلاً عن محاولات إعادة الإعمار وعودة اللاجئين إلى سوريا، عدداً من الدول الإقليمية وجامعة الدول العربية بشكلٍ غير متوقَّع على استئناف العلاقات الدبلوماسية بعد قطعها. تضيف الإطاحة بالأسد في مطلع ديسمبر 2024 المزيد من عدم اليقين إلى السياسة الأمريكية والمناخ الإقليمي مع انطلاق السنة الأولى من ولاية ترامب الثانية.

استمرّت الدول الخليجية في الاضطلاع بدور محوري في منطقة المتوسط في السنوات الأخيرة، أولاً من خلال مبادرة السلام العربية التي وضعت شروط التطبيع مع إسرائيل في العام 2002. لم تكن أيّ من إسرائيل أو الولايات المتّحدة، في خلال الانتفاضة الثانية والحرب العالمية على الإرهاب، مستعدّة أو راغبة في إدراج هذه المقاربة في سياساتها لأسباب سياسية داخلية بشكل عام. استمرّت قطر والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والكويت في تأدية أدوار رئيسة في الاقتصاد السياسي لدول متعدّدة في شمال أفريقيا والشرق العربي قبل الربيع العربي وبعده. واكتسبت هذه الاستثمارات أهميّة خاصة بالنسبة إلى استقرار مصر الاقتصادي، إلى جانب الوساطة الإماراتية بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD). وقد نسجت الإمارات كذلك علاقات وثيقة مع قبرص واليونان. تشارك الولايات المتحدة والهند في مجموعة I2U2، إلى جانب إسرائيل والإمارات العربية المتحدة ومن خلال الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC) الرامية إلى تحويل التركيز بعيداً عن الصين وإدماج منطقة المحيطين الهندي والهادئ بشكلٍ تدريجي في أوروبا من خلال شبه الجزيرة العربية. غير أنّ هذه الجهود نسفتها الحرب على غزة حتى اليوم. وتؤدّي فرنسا كذلك دوراً أكبر في الشؤون الخليجية، ما قد يؤدّي إلى المزيد من المبادرات المشتركة في الشرق

العربي حيث كان لها نفوذ عظيم في السابق ولكن يتضاءل الآن. في العام 2017، قام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان باحتجاز رئيس الوزراء اللبناني آنذاك سعد الحريري في الرياض لفترةٍ وجيزة احتجاجاً على دور حزب الله في السياسة اللبنانية.[18] وكان الرئيس الفرنسي ماكرون، وليس الرئيس ترامب، هو من ساعد على تأمين إطلاق سراحه.

غالباً ما تكون السياسة الخارجية الأمريكية رهناً بإرادة الرئيس الأمريكي السياسية للتصرّف. في كل سانحة بادر فيها الرئيس ترامب، كان الرفض القاطع من القيادة الفلسطينية لسياسة الأرض المحروقة التي ينتهجها ترامب ومبادراته المحدودة تجاه الفلسطينيين، مثل «السلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي»، بسبب تحيّزها لصالح إسرائيل.[19] وفي خضم الصراع المتنامي وغياب عملية سلام ناجحة، تخلق الضغوط المرتبطة باتفاقات أبراهام التي قادتها الولايات المتّحدة سلسلة من التوتّرات الداخلية والإقليمية.[20]

في مستهلّ فترة إدارة بايدن في العام 2021، كان تأثير السياسات في الشرق الأوسط محدوداً عمداً. قد يكون غياب الضغط الأمريكي على نطاق أوسع أدّى إلى نتائج مثل التفكّك في ليبيا وتراجع الديمقراطية في تونس منذ يوليو2021 وعدم الاستقرار السياسي المتنامي في الساحل، بما أنّ الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ركّزا على قضايا محدودة متعلّقة بالإرهاب والهجرة. شهد مسار الدبلوماسية مع إيران بطءاً وغياب العودة الفورية إلى خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، ما منح إيران حرية نسبية لمواصلة تطوير برامجها النووية وصواريخها وطائراتها المسيّرة. وعلى الرغم من بعض المفاوضات الأمريكية مع دبلوماسيين سعوديين بشأن إقامة دولة فلسطينية، يبدو أنّ هذا الجهد بلغ ذروته في السادس من أكتوبر 2023.[21] منذ ذلك الحين، أمضى وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن أشهراً متعدّدة محاولاً منع التصعيد في الحرب على غزة. بيد أنّ جهوده باءت بالفشل في نهاية المطاف واستمرّت الضربات الإسرائيلية على أهداف في سوريا وإيران ولبنان.

لا يزال الانخراط الأمريكي مع الشركاء المحلّيين، مثل تركيا ومصر، يشوبه التوتّر والاضطراب. تشهد العلاقات بين الولايات المتّحدة وتركيا توتّراً بشأن المسألة الكردية والسياسات المتعلّقة بإيران واستضافة قيادة حماس واقتناء تركيا صواريخ روسية وفرض الكونغرس قيوداً على مبيعات الأسلحة الجديدة الضخمة إلى أنقرة. إلّا أنّ تركيا تمثّل شريكاً مهمّاً في حلف الشمال الأطلسي وتبقى حيوية بالنسبة إلى عددٍ من السياسات، حتى ولو اقتصرت العلاقات الأمريكية التركية على الصفقات إلى حد ما.[22] من جهةٍ أخرى، تُعتبَر العلاقات بين الولايات المتحدة وقبرص أفضل بكثير لا سيّما أنّ الدولتين انخرطتا في حوارٍ إستراتيجي في العام 2024.[23]

لكن في بيئة معقّدة مرتبطة بالأمن والطاقة والإرهاب، ركّزت السياسة الأمريكية على التعاون العسكري التكتيكي والتهديدات الخارجية عوضاً عن معالجة الظروف الاجتماعية والاقتصادية المحلّية في بلدان متعدّدة. يُعرف تاريخ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بضعف الترابط بين البنى التحتية وبالإضطرابات والتوترات السياسية التي تؤدّي إلى تباطؤ التقدّم. حفّزت مشاريع الطاقة مع الدول الخليجية الفرص، مثل الاتفاق الثلاثي بين الإمارات وإسرائيل والأردن، إلى أن ألغاه الأردن احتجاجاً على الحرب على غزة.[24] وبعيداً عن غزة، سيستمرّ تأثير قضية قبرص وترسيم الحدود البحرية بين اليونان وتركيا، رغم الانفراج القائم منذ مايو 2024،[25] والحرب الأهلية الليبية.[26] ويساهم التقارب بين مصر وتركيا في تعزيز التعاون بشأن ليبيا إلى حد ما، إنّما سيستغرق الأمر سنوات متعدّدة للتعافي من آثار الأضرار والفوضى في ليبيا.[27]

في هذه الأثناء، تدخّلت الصين من خلال مبادرة الحزام والطريق بطريقةٍ أكثر فعالية من الولايات المتحدة أو الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (حتى الآن)، معزّزةً التعاون في تجارة التجزئة والتمويل والتصنيع. تمثّل الصين شريكاً تجارياً مهمّاً ونفوذاً متنامياً في عددٍ من الدول الخليجية. بالإضافة إلى ذلك، هناك تغطية تحليلّية نسبية لتخزين الصين المسبق للمواد ذات الاستخدام المزدوج في الموانئ حيث لديها وجود.[28] لكن خلافاً لدول غربية متعدّدة، يُعدّ تأثير مبيعات الأسلحة الصينية وسياستها الخارجية ضئيل بشكلٍ عام.[29] وتعزّز الصين دورها الدبلوماسي الإقليمي: فقد ساعدت في الوساطة بشأن اتفاق التطبيع السعودي الإيراني في العام 2023؛ ونقلت ممثّلين عن فتح وحماس وغيرهما إلى بكين في يوليو

2024 في خلال الحرب على غزة؛ وعارضت انتهاك إسرائيل للسيادة اللبنانية.[30] منذ اندلاع حرب إسرائيل على غزة، تزعزت سمعة الولايات المتّحدة بشكلٍ لافت في العالم العربي وكانت الصين المستفيد الأول.[31] يرى الأردنيون واللبنانيون والموريتانيون الصين كجهةٍ أكثر حكمةً من الولايات المتّحدة في المسائل الأمنية، وحتى في الكويت التي اعتمدت على الولايات المتّحدة لطرد القوات العراقية في خلال حرب الخليج للعام 1991، ينقسم الرأي العام بالتساوي تقريباً بين الولايات المتحدة والصين.[32]

الخاتمة

كان من الممكن أن يسهم الانخراط القوي للولايات المتحدة طوال فترة أحاديتها في التسعينات في تحقيق نهضة اجتماعية واقتصادية على الشواطئ الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط قبل قمة كامب ديفيد عام 2000 وقبل أن يُظهر الربيع العربي هشاشة الدولة ويُكرّس بقاء الأنظمة لوقت طويل. ومن الواضح أنّ الحرب العالمية على الإرهاب قد أضعفت نفوذ الولايات المتحدة على خصومها، مثل إيران. كان من الممكن أن تُستخدَم تريليونات الدولارات التي أُنفِقت في هذه الحرب العالمية لدعم مشاريع حيوية في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والتصنيع في شتى أنحاء الجنوب العالمي، ما كان سيؤدّي إلى مستويات غير مسبوقة من التنمية الاقتصادية والاندماج والإرادة الحسنة. لكن السياسة الأمريكية كانت ضيقّة الأفق بشكل لا يُصدّق، إذ سعت إلى تجنّب التداعيات الإقليمية لما عُرف بـ«حرب الظل» بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة ثانية - أي الحرب الإلكترونية والاقتصادية والضربات العسكرية والاغتيالات. ومع ذلك، فإنّ هذه المقاربة قد باءت بفشل ذريع. في المقابل، من الممكن أن يؤدّي تحسين التكييف بين المصالح الدولية والأقاليمية والمحلّية والمواءمة بينها، لمعالجة جذور الصراعات المدنية والإقليمية، إلى إعادة الاعتبار لقيمة «السلام الأمريكي» (Pax Americana) بالنسبة إلى الكثيرين.

الهوامش

1. Ennio Di Nolfo, "The Cold War and the Transformation of the Mediterranean, 1960-1975," in *The Cambridge History of the Cold War*, eds. Melvyn P. Leffler and Odd Arne Westad (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2010), 238–257, https://doi.org/10.1017/CHOL9780521837200.013.

2. Adriana Gomez Licon and AP, "What Mike Huckabee, Trump's Pick for Israel Ambassador, Has Said about the Middle East," *Time,* November 13, 2024, http://archive.today/2024.11.14-200402/https://time.com/7176436/mike-huckabee-trump-israel-ambassador-palestinians-middle-east/.

3. Neri Zilber and Felicia Schwartz, "US Adds to Military Deployments to Protect Israel from Iran Retaliation," *Financial Times,* 3 August 2024, https://www.ft.com/content/d6fd43b9-5e88-4de9-b000-16dcd2fbcf59.

4. Nektaria Stamouli, "EastMed: A Pipeline Project that Ran Afoul of Geopolitics and Green Policies," *Politico,* January 18, 2022, https://www.politico.eu/article/eastmed-a-pipeline-project-that-ran-afoul-of-geopolitics-and-green-policies/.

5. Remarks by Geoffrey R. Pyatt, "Energy and Geopolitics in the Eastern Mediterranean," *Bureau of Energy Resources, U.S. Department of State*, October 15, 2024, https://www.state.gov/energy-and-geopolitics-in-the-eastern-mediterranean/.

6. Jonathan Masters and Will Merrow, "U.S. Aid to Israel in Four Charts," *Council on Foreign Relations*, November 13, 2024, https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts.

7. Masters and Merrow, "U.S. Aid".

8. Jeremy M. Sharp et al., "U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical, Recent Trends, and the FY2024 Background Request," *Congressional Research Service Report*, August 15, 2023, 11, https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R46344.

9. "What is SESAME?," SESAME,, https://www.sesame.org.jo/about-us/what-is-sesame.

10. Sharp et al., "U.S. Foreign Assistance," 11.

11. Jill Kimball, "Costs of the 20-Year War on Terror: $8 Trillion and 900,000 Deaths," *Brown University*, September 1, 2021, https://www.brown.edu/news/2021-09-01/costsofwar.

12. Amy Hawthorne, "The Middle East Partnership Initiative: Questions Abound," *Sada,* August 26, 2008, https://carnegieendowment.org/sada/2008/08/the-middle-east-partnership-initiative-questions-abound?lang=en.

13. Donald J. Trump, "Proclamation on Recognizing the Sovereignty of the Kingdom of Morocco over the Western Sahara," The Trump White House Archives, December 10, 2020, https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/proclamation-recognizing-sovereignty-kingdom-morocco-western-sahara/.

14. Sharp et al., "U.S. Foreign Assistance," 11.

15. Jon B. Alterman et al., *Restoring the Eastern Mediterranean as a U.S. Strategic Anchor*, (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, May 22, 2018), https://www.csis.org/analysis/restoring-eastern-mediterranean-us-strategic-anchor.

16. Michael Boyle, "Obama: Leading from Behind' on Libya," *The Guardian,* August 27, 2011, https://www.theguardian.com/commentisfree/cifamerica/2011/aug/27/obama-libya-leadership-nato.

17.Patrice Taddonio, "'The President Blinked': Why Obama Changed Course on the 'Red Line' in Syria," PBS Frontline, May 25, 2015, https://shorturl.at/m2IQs.

18. "Saad Hariri: Saudis Detaining Lebanon PM Says Michel Aoun," *BBC News*, November 15, 2017, https://www.bbc.com/news/world-middle-east-41995939.

19. Round table with a senior U.S. diplomat, March 2, 2023.

20. Robert Mason, Guy Burton, and Banafsheh Keynoush, *The Abraham Accords: National Security, Regional Order and Popular Representation* (Lanham, MD: Lexington Books, 2025).

21. Franklin Foer, "The War that Would Not End," *The Atlantic,* September 25, 2024, https://www.theatlantic.com/international/archive/2024/09/israel-gaza-war-biden-netanyahu-peace-negotiations/679581/.

22. Rich Outzen and Can Kasapoglu, "US-Turkey Relations in an Era of Geopolitical Conflict," *The Defense Journal*, no.3 (June 2024), https://www.atlanticcouncil.org/content-series/ac-turkey-defense-journal/us-turkey-relations-in-an-era-of-geopolitical-conflict/.

23. Menelaos Hadjicostis, "US, Cyprus Embark on Strategic Dialogue that Officials Say Demonstrates Closest-Eve Ties," *Associated Press*, June 17, 2024, https://apnews.com/article/cyprus-us-strategic-dialogue-defense-energy-security-visa-waiver-0775383a479e70e8d5e5c5f4a2d4912a.

24. Bruce Riedel and Natan Sachs, "Israel, Jordan, and the UAE's Energy Deal is Good News," *Brookings*. November 23, 2021, https://www.brookings.edu/articles/israel-jordan-and-the-uaes-energy-deal-is-good-news/#:~:text=This%20week%20in%20Dubai,%20Israel,%20Jordan,%20and%20the; "Jordan Refuses to Sign Water, Energy Deal with Israel," *Arab News*, November 17, 2023, https://www.arabnews.com/node/2410471/middle-east.

25. Sinem Cengiz, "Gulf States May Benefit From Turkish – Greek Détente," *Arab News*, May 17, 2024, https://www.arabnews.com/node/2512271.

26. John Calabrese, "How the 'New' Eastern Mediterranean Can Serve as a Bridge between the Gulf and Europe," *Manara Magazine,* June 18, 2024, https://manaramagazine.org/2024/06/how-the-new-eastern-mediterranean-can-serve-as-a-bridge-between-the-gulf-and-europe/.

27. Giorgio Cafiero, "Sisi's Visit Solidifies a New Phase in Egypt and Turkey's Ties," *New Arab*, September 10, 2024, https://www.newarab.com/analysis/sisis-visit-solidifies-new-phase-egypt-and-turkeys-ties.

28. Zongyan Zoe Liu, "Tracking China's Control of Overseas Ports," *Council on Foreign Relations*, August 26, 2024, https://www.cfr.org/tracker/china-overseas-ports.

29. Robert Mason, "China and Regional Stability in the Middle East: Economics, Engagement and Great Power Competition," in *Routledge Companion to China and the Middle East and North Africa*, ed. Yahia H. Zoubir (Abingdon: Routledge, 2023), 125–139, https://doi.org/10.4324/9781003048404.

30. China Says It Opposes Any Violation of Lebanon's Sovereignty," *Reuters*, September 29, 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/china-says-it-opposes-any-violation-lebanons-sovereignty-2024-09-29/#:~:text=China%20opposes%20any%20violation%20of%20Lebanon%27s%20sovereignty%2C%20China%27s,airstrike%20on%20Beirut%20killed%20Hezbollah%20leader%20Hassan%20Nasrallah.

31. Michael Robbins, Amaney A. Jamal, and Mark Tessler, "America Is Losing the Arab World and China Is Reaping the Benefits," *Arab Barometer*, June 11, 2024, https://www.arabbarometer.org/media-news/america-is-losing-the-arab-world-and-china-is-reaping-the-benefits/.

32. Robbins, Jamal, and Tessler, "America Is Losing the Arab World."

الفصل الثالث

الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: رهان طموح للتغلّب على العقبات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسّط المتصدّعة

صورة بيانية بعنوان «الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا» (IMEC)، بتاريخ 13 سبتمبر 2023. (وكالة الصحافة الفرنسية)

الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا: رهان طموح للتغلّب على العقبات الجيوسياسية في منطقة البحر المتوسّط المتصدّعة

دالية غانم | زميلة أولى ومديرة برنامج الصراعات والأمن، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

دالية غانم هي زميلة أولى ومديرة برنامج الصراعات والأمن في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية. تركّز بحوثها على السياسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك قضايا العنف السياسي والتطرّف والعلاقات المدنية العسكرية والدراسات الجندرية. وكانت غانم سابقاً مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومحلّلة أولى في المعهد الأوروبي للدراسات الأمنية التابع للاتحاد الأوروبي. وهي مؤلّفة كتاب بعنوان
«Undertstanding the Persistence of Competitive Authoritarianism in Algeria»
(بالجريف ماكميلان، 2022) وساهمت في عددٍ من المنشورات البحثيّة، بما في ذلك
«How Border Peripheries are Changing the Nature of Arab States» (2023),
«Russia Rising: Putin's Foreign Policy in the Middle East and North Africa» (2021).
وهي أيضاً عضو مجلس أفريقيا في المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظّمة العابرة للحدود الوطنية. وغالباً ما تُنشر تحليلات غانم في أبرز وسائل الإعلام، مثل الجزيرة، وميدل إيست آي، ولوموند وغيرها.

المقدّمة

رحّبت وسائل الإعلام الهندية باتفاقية الممرّ التجاري الإفتراضي بين الهند والإمارات العربية المتّحدة لسبتمبر2024 [1] الرامية إلى تبسيط التجارة وتخفيض التكاليف اللوجستية، ما سلّط الضوء على دور الهند الاستباقي في دفع مشروع الممرّ الاقتصادي الطموح الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا قدماً.[2] إلّا أنّ هذا الحماس قد يكون سابقاً لأوانه. ففي حين طُرح مشروع الممرّ رسمياً في خلال قمة مجموعة العشرين التي انعقدت في نيودلهي في العام 2023 (مع توقيع الاتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة ودول أخرى على مذكّرة تفاهم) تُواجه ترجمة هذه الرؤية إلى واقعٍ تحدّيات هائلة.

يقترح مشروع الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا نظاماً للشحن من السفن إلى السكك الحديدية متجاوزاً قناة السويس، إذ من المقرّر أن يكون طريقاً تجارياً متعدّد الوسائط لربط الهند بأوروبا عبر الشرق الأوسط، ما قد يؤدّي إلى تقليل أوقات الشحن بنسبة 40 في المئة.[3] بعيداً عن النقل، يهدف هذا الممرّ إلى تعزيز الترابط الرقمي وإنشاء شبكة الطاقة المتجدّدة وتسهيل إنشاء خط أنابيب هيدروجين أخضر، ما يوفّر لأوروبا مصدر طاقة بديلاً عن الغاز الطبيعي والهيدروكربونات الأخرى من روسيا.[4] غير أنّ ذلك يستدعي التغلّب على مجموعة من العقبات التقنية والمالية. يتطلّب بناء البنى التحتية الضرورية في مجالات وولايات قضائية مختلفة قدراً هائلاً من الاستثمار والتنسيق. ويطرح ضمانُ التزامٍ طويل الأمد من الأطراف المعنية تحدّياً إضافياً، لا سيّما في وجه الأولويات المتنافسة والوجود الراسخ لمبادرة الحزام والطريق الصينية.

إلّا أنّ العائق الأبرز يبقى المشهد الجيوسياسي المعقّد. في الواقع، تخلق التوتّرات الإقليمية بيئة متقلّبة، في ظلّ المنافسة السعودية الإيرانية، والعلاقات المتوتّرة بين إسرائيل وإيران، والإبادة الجماعية المستمرّة في غزة، والحرب على لبنان، والصراع في سوريا واليمن. على سبيل المثال، يشكّل اليمن تحدّياً كبيراً لأمن المملكة العربية السعودية وللممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، ما يخلق وضعاً متقلّباً على طول الحدود، بسبب الهجمات عبر الحدود وانتشار التطرّف، الأمر الذي يُحوّل الموارد بعيداً عن التنمية الاقتصادية. علاوة على ذلك، من شأنه أن يُعطّل بنى الممرّ التحتية المادية، لا سيّما خط السكك الحديدية المُقرَّر عبر السعودية والأردن. وقد تُعيق المخاوف الأمنية والنزاعات السياسية أو حتى أعمال تخريب خط السكك الحديدية، ما يمكن أن يُعرّض نجاح الممرّ للخطر في الأجل البعيد.

كما أنّ تركيا، التي تعدّ لاعباً محورياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط، قد أعربت عن معارضتها الشديدة للممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، مؤكّدةً على أهميّتها الإستراتيجية في المنطقة. فقد صرّح أردوغان علناً «نقول إنّه لن يكون هناك ممرّ من دون تركيا»، مشدّداً على أنّ أي ممرّ اقتصادي حيوي في المنطقة يجب أن يتضمّن مشاركة تركيا، ما يُعقّد الآمال المعقودة على نجاح المشروع.

لفهم هذه التحدّيات بشكلٍ أفضل، من المهم النظر في النطاق الجغرافي للممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. فهو يهدف إلى بناء شبكة متعدّدة الوسائط تبدأ في الهند ومروراً بالإمارات العربية المتّحدة، وتستخدم نظام سكك حديدية عبر المملكة العربية السعودية والأردن وإسرائيل (ميناء حيفا) قبل الوصول إلى الموانئ الأوروبية (ميناء بيرايوس في اليونان الذي تتولّى تشغيله جزئياً شركة «كوسكو» الصينية) عبر البحر الأبيض المتوسّط. يُثير ذلك قلقاً بشأن جدوى بناء البنى التحتية وضمان الالتزامات في الأمد الطويل. بالإضافة إلى ذلك، يَطرح تجاوز قناة السويس تساؤلات حول التداعيات على اقتصاد مصر وأمنها القومي، إذ تشكّل القناة شرياناً تجارياً عالمياً جوهرياً وتدرّ عائدات هائلة لمصر. لقد وصلت إيرادات القناة السنوية في العام 2023 إلى رقم قياسي بلغ 9,4 مليار دولار.[5]

قد تدفع الصراعات الدائرة في غزة ولبنان واليمن وسوريا المستثمرين والأطراف المعنيّة إلى التردّد في الالتزام بالممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، نظراً للمخاطر المرتبطة بالعمل في بيئات متقلّبة. في نهاية المطاف، يُهدّد غياب السلام المستدام والتهدئة بين إسرائيل وحماس وجود الممرّ بحدّ ذاته، ما قد يؤدّي إلى زعزعة المشروع برمّته قبل أن يتحوّل إلى واقع ملموس على الأرض.[6]

الشرخ السعودي الإيراني وتداعياته على الممرّ

يعتمد نجاح الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا على التعاون والاستقرار الإقليميين، غير أنّ الواقع على الأرض يطرح تحدّيات هائلة. على الرغم من التقدّم النسبي في العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية، تبقى الثقة الدائمة بعيدة المنال. يعود ذلك جزئياً إلى آراء الدولتين المتضاربة بشأن دعم إيران المتواصل للحوثيين في اليمن ولحزب الله في لبنان وللميليشيات الشيعية المختلفة في العراق وسوريا. وفي غياب ركيزة أكثر استقراراً في هذه العلاقة الحاسمة، قد يُمثّل التخطيط والاستثمار في الممرّ تحدّياً على المدى البعيد.

تُلقي الصراعات بالوكالة الدائرة بين القوّتين الإقليميتين، التي أجّجتها سنوات من عدم الثقة، بظلالها على مشروع الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وفي حين شكّل التقارب بين الرياض وطهران بوساطةٍ صينية بصيصَ أمل في العام 2023، لا تزال هذه المصالحة هشّةً، لا سيّما على خلفيّة التطوّرات الأخيرة.[7]

في اليمن، كبح الاتفاقُ جماحَ الاعتداء الحوثي على المملكة العربية السعودية في بادئ الأمر، وحثّ الرياض على الانخراط في مفاوضات مباشرة مع الحوثيين. بيد أنّ الحرب الأخيرة على غزة عرقلت هذه الجهود. وشنّ الحوثيون هجمات على السفن التجارية الدولية في البحر الأحمر تضامناً مع فلسطين، ما أدّى إلى تعطيل طرق التجارة الحيوية وإلى تصعيد التوتّرات الإقليمية. يهدّد عدم الاستقرار المتجدّد هذا فرص المحادثات بين السعودية والحوثيين في التوصّل إلى خارطة طريق نهائية وينسفها.

في هذه الأثناء، يبقى اليمن ساحة معركة مدمَّرة في ظلّ المنافسة السعودية الإيرانية على نطاقٍ أوسع. ومع نزوح 4,5 مليون شخص ومعاناة 17,6 مليون نسمة من الجوع و80 في المئة من الفقر، تشهد البلاد «إحدى أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم».[8]

الممرّ والتعامل مع العامل الإسرائيلي

تفرض حملة المجازر المستمرّة في غزة[9] ووقف إطلاق النار الهش في لبنان، بالإضافة إلى احتمال تصاعد التوتّرات مع إيران، حالةً من عدم الاستقرار على المنطقة برمّتها وتحدّ من جاذبيتها للتجارة بشكلٍ ملحوظ، إذ تسعى الشركات والمستثمرون بطبيعة الحال إلى الاستقرار والقدرة على التنبؤ.

تُحرّك إسرائيل وحلفاؤها بشكلٍ جزئي مشروع الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الذي يهدف إلى تشجيع تطبيع العلاقات مع الدول العربية. لكنّ هذا الهدف يواجه تحدّيات كبيرة. من الممكن أن يؤثّر تعاون الممرّ مع إسرائيل سلباً في صورة الحكومات المشاركة ويؤدّي في نهاية المطاف إلى اضطرابات داخلية.[10] حتى قبل السابع من أكتوبر 2023، كان الدعم الشعبي للتطبيع مع إسرائيل ضئيلاً جداً في المنطقة، كما يوضح الباروميتر العربي.[11] وساهمت أحداث السابع من أكتوبر في قلب المشهد رأساً على عقب، فأساءت إلى سمعة إسرائيل وحلفائها إلى حد بعيد وأفقدتها مصداقيتها العالمية،[12] ما زاد من تعقيد جهود التطبيع.

تَردّد صدى حملة الإبادة الجماعية الإسرائيلية في غزة بعد طوفان الأقصى في شتى أنحاء المنطقة، ما أسفر عن سلسلةٍ من ردود الفعل وعن تدهور المناخ الأمني. أولاً في لبنان، وفي ردّ على هجمات حزب الله على شمال إسرائيل، شنّت إسرائيل حملة عنيفة دمّرت جنوب لبنان، بما في ذلك اغتيال أمين عام حزب الله.[13] وألحقت الهجمات الإسرائيلية خسائر فادحة في صفوف المدنيين اللبنانيين، إذ أبلغ وزير الصحة عن مقتل 1640 شخصاً وإصابة 8408.[14] وأدّى القصف الإسرائيلي المستمرّ بلا هوادة إلى هجرة جماعية للمدنيين، وأرغم حوالي مليون شخص (وهي نسبة هائلة تُمثل 20 في المئة من السكان) على الفرار من منازلهم.[15]

ثانياً، تواجه سوريا، التي أنهكتها سنوات الحرب الأهلية الطويلة، مزيداً من الاضطرابات بسبب الغارات الإسرائيلية المتكرّرة ضد مواقع إيران وحزب الله داخل حدودها. وفيما تخوض سوريا مرحلة ما بعد الأسد، تُخطّط إسرائيل لتوسيع الاستيطان في الجولان المحتلّ، ما يؤجّج التوتّرات الإقليمية.

ثالثاً، ردّاً على قصف إسرائيل مقرّ القنصلية الإيرانية في دمشق في أبريل من العام الماضي، شنّت طهران ضربات صاروخية ولّدت دوامةً من الانتقام المتبادل بلا هوادة مع ردّ كل طرف بالمثل وتصعيد الاشتباكات.

وفرضت حالةُ عدم الاستقرار السياسي الداخلي في إسرائيل، التي فاقمتها الحرب الدائرة في غزة ولبنان، ضغوطاً هائلة على موارد البلاد المالية، ما يثير تساؤلات خطيرة بشأن قدرتها على الالتزام بمشروعٍ طموح مثل الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

لقد فرض الصراع تبدّلاً في الأولويات، فحوّل موارد ضخمة إلى الإنفاق العسكري وحَمّل سكان المناطق الحدودية تكاليف النزوح المستمرّ. وأقرّ وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش بأنّ «الاقتصاد الإسرائيلي يتحمّل عبء الحرب الأطول وأكثرها تكلفة في تاريخ إسرائيل».[16] وقد أصبحت التداعيات الاقتصادية ملموسة بالفعل مع خفض تصنيف إسرائيل الائتماني مرّتين، وتوقّع المزيد من التخفيض.[17]

علاوة على ذلك، أصبحت جدوى الممرّ اللوجستية تثير تساؤلات، لا سيّما في ظلّ التحدّيات التي تواجه البنى التحتية الرئيسة مثل ميناء حيفا. ويواجه الميناء الآن الذي كان يُعدّ مركزاً حيوياً للممرّ، مشاكل أمنية تُهدّد بعرقلة العمليات وزيادة التكاليف وتقويض ثقة المستثمرين. ونسفت هجمات حزب الله الأخيرة صورة الميناء كمركزٍ آمن وموثوق وألقت بظلالها على دوره المنشود في الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وعلى وجه التحديد، رفعت مجموعات الأمن البحري والصناعة تقييماتها للمخاطر المتعلّقة بالميناء، مُقرّةً باحتمال حدوث اضطرابات وعمليات تأخير وزيادة في التكاليف.[18] وعلى الرغم من تطمينات الحكومة الإسرائيلية، كُثّفت التدابير الأمنية في الميناء وعلى طول طريق الممرّ، ما قد يُعرقل المشروع مقارنةً بطرق التجارة البديلة القائمة.

جاذبية البدائل

فيما أبدت الهند حماساً لمشروع الممرّ وأظهرت فرنسا التزامها من خلال تعيين مبعوث خاص، لا يزال الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا يواجه عقبات جمّة، أبرزها العقبات اللوجستية والمالية والتحدّي المتمثّل في حشد الدعم الإقليمي الواسع النطاق.[19] وتساهم عوامل متعدّدة في هذه الاستجابة الفاترة للمشروع، الأمر الذي يطرح تساؤلات بشأن جدوى الممرّ على المدى الطويل.

أولاً، يطرح استبعاد الجهات الإقليمية الرئيسة، مثل قطر ومصر وتركيا وإيران، تساؤلات حول شموليّة الممرّ وجدواه على المدى الطويل. ثانياً، تُلقي الطبيعة غير المُلزمة لمذكّرة التفاهم الحالية، مقرونةً بغياب توقيع لاعبين رئيسيين مثل إسرائيل والأردن (المُشار إليهما كنقاط عبور للممرّ) بظلالها على مستقبل الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

ثالثاً، ينطوي تأييدُ الممرّ على مخاطر محتملة بالنسبة إلى الدول الإقليمية، إذ يُعدّ مشروعاً مرتبطاً بشكلٍ وثيق بالولايات المتّحدة وإسرائيل وحلفائهما الأوروبيين. وفي ظلّ تنامي انتقاد الرأي العام الإقليمي للتواطؤ الغربي مع أفعال إسرائيل في غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا، ومن شأن تصوّر لأيّ ارتباط بهذه السياسات أن يُؤدّي إلى ردود فعل محلّية. وقد انعكس هذا الشعور في الاستطلاعات الأخيرة، على غرار المؤشّر العربي، التي لاحظت نظرةً سلبية للغاية للدور الأمريكي في حرب غزة. عبّر 94 في المئة من المشاركين في الاستطلاع عن آراء سلبية صريحة، فيما وصفه 82 في المئة منهم بأنّه «سيئ للغاية»، في دلالة واضحة على مستوى الاستياء غير المسبوق.ويشمل عدم الرضى هذا الحلفاء الأوروبيين الأساسيين أيضاً إذ بلغت نسب الآراء السلبية حيال فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا 79 في المئة و78 في المئة و75 في المئة على التوالي. تُسلّط هذه النتائج الضوء على التكاليف السياسية المحتملة الناتجة عن أيّ تحالف متصوّر مع القوى الغربية، حتى بشأن المبادرات الاقتصادية

مثل الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.[20]

رابعاً، يُنظر إلى هذا المشروع على أنّه غير مُطوَّر ومن المحتمل أن يكون غير قابل للتنفيذ، لا سيّما نظراً لغياب بديلٍ واضح عن مبادرة الحزام والطريق الصينية. ينبع غياب بديل ناجع عن مبادرة الحزام والطريق من عوامل متعدّدة. في الواقع، تتجذّر هذه المبادرة في المنطقة تجذّراً عميقاً بما أنّ دولاً متعدّدة منخرطة في استثمارات ومشاريع مرتبطة بها. علاوة على ذلك، تقدّم مبادرة الحزام والطريق حزمةً شاملة من تطوير البنى التحتية والتمويل والفرص التجارية التي تجذب بلداناً متعدّدة في المنطقة. وتزيد هيمنة الصين المستمرّة كأكبر مستهلك لصادرات الهيدروكربونات الخليجية الأمور تعقيداً. ففي حين يُمثّل بروز الإمارات العربية المتّحدة كمستثمرٍ رئيس في البنى التحتية للترابط، في أفريقيا بصورةٍ خاصة، بديلاً محتملاً عن مبادرة الحزام والطريق الصينية، إلّا أنّها لم تصل إلى الحجم نفسه بعد. وبالتالي، وفي ظلّ غياب بديلٍ مضمون وفوري، فإنّ التكاليف المحتملة لتعريض هذه العلاقات مع الصين للخطر تفوق المكاسب غير المؤكّدة المرتبطة بتأييد مشروع الممرّ.

أخيراً، مكّن صعود تعدّد الأقطاب في النظام الدولي دول المنطقة من فرض استقلاليتها الإستراتيجيّة. وغَذت الصورة المكوّنة عن توجّه الولايات المتّحدة نحو آسيا مخاوف الدول الخليجية، وحضّتها على تنويع شراكاتها وانتهاج سياسة خارجية أكثر استقلالاً. تجسّد المملكة العربية السعودية ذلك من خلال استكشاف الدعم الصيني لبرنامجها النووي المدني بغية تطوير قدرات استخراج اليورانيوم وطحنه وتخصيبه. تهدف هذه الخطوة الإستراتيجية إلى تعزيز قوّتها التفاوضية مع الولايات المتحدة. ويسلّط هذا المشهد الجيوسياسي المتغيّر الضوء على تنامي نفوذ القوى الإقليمية. وخير دليل على هذا التوجّه هو الإعلان عن مشروع طريق التنمية، وهو مبادرة داخلية لإنشاء ممرّ يشمل تركيا والعراق وقطر والإمارات. وتعكس مشاركة قطر والإمارات في هذا المشروع التزامهما بالتعاون الإقليمي وطموحهما لممارسة نفوذ أكبر كقوى متوسّطة.

يشكّل طريق التنمية بديلاً مُقنِعاً عن الممرّ الاقتصادي المضطرب بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. وتبدو فرص نجاح مشروع طريق التنمية أكبر كونه خالياً من الأعباء السياسية التي تعيق الممرّ، لا سيّما أنّه يُعدّ مجدياً اقتصادياً أكثر من الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.[21] وتقدّم مؤاومة طريق التنمية مع الممرّ الأوسط التركي ضمن مبادرة الحزام والطريق منفذاً إلى سوقٍ أوسع قد تفوق نطاق الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا. ويبدو حتى الآن أنّ الطريق التركي يُسيطر على السباق لإنشاء ممرّ تجاري قابل للاستمرار.

في الختام، يواجه الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا شبكة معقّدة من التحدّيات، بدءاً من العراقيل اللوجستية والقيود المالية وصولاً إلى المخاطر الجيوسياسية والشكوك الإقليمية. لكن في خضم هذه التحدّيات تكمن الفرص. فبدلاً من الاعتماد على القوى الخارجية لفرض شروطها، آن الأوان لكي تشقّ الدول طريقها بنفسها، وتستفيد من موقعها الإستراتيجي ومواردها الاقتصادية ونفوذها الدبلوماسي لخلق منطقة أكثر ترابطاً وازدهاراً، وتأخذ زمام المبادرة في رسم معالم مستقبلها.

الهوامش

1. "India, UAE Launches Virtual Trade Corridor to Enhance Ease of Doing Business," *Times of India*, September 11, 2024, https://timesofindia.indiatimes.com/business/india-business/india-uae-launches-virtual-trade-corridor-to-enhance-ease-of-doing-business/articleshow/113256441.cms.

2. "India Readies Its Ports to Power the Ambitious IMEC Corridor," *Business Today*, September 11, 2024, https://www.businesstoday.in/latest/economy/story/india-readies-its-ports-to-power-the-ambitious-imec-corridor-445481-2024-09-11.

3. "The India-Middle East-Europe Economic Corridor (IMEC)," *HSBC Business Go*, accessed October 31, 2024, https://www.businessgo.hsbc.com/en/article/imec-economic-corridor.

4. The immense cost and logistical complexities of developing a hydrogen economy raise concerns about its feasibility. Furthermore, the efficiency and viability of hydrogen for widespread commercial use, especially in transportation and heating, remain unproven. Adam Tooze, "Hydrogen Is the Future—or a Complete Mirage," *Foreign Policy*, July 14, 2023, https://foreignpolicy.com/2023/07/14/hydrogen-is-the-future-or-a-complete-mirage/.

5. "Suez Canal Annual Revenue Hits Record $9.4 Billion, Chairman Says," *Reuters*, June 21, 2023, https://www.reuters.com/world/africa/suez-canal-annual-revenue-hits-record-94-bln-chairman-2023-06-21/.

6. EU Diplomate, interview by author, Doha, October 2024.

7. International Crisis Group, *Great Expectations: The Future of Iranian-Saudi Détente*, Middle East Briefing no. 92, (Tehran/Riyadh/Washington/Brussels: International Crisis Group, June 13, 2024), https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iran-saudi-arabia/b92-great-expectations-future.

8. "Yemen: Justice Remains Elusive and Millions Still Suffering Nine Years since Armed Conflict Began," *Amnesty International*, March 25, 2024, https://www.amnesty.org/en/latest/news/2024/03/yemen-justice-remains-elusive-and-millions-still-suffering-nine-years-since-armed-conflict-began/.

9. The Israeli genocidal campaign in Gaza has resulted in a staggering loss of life, with at least 42,924 people killed, including nearly 16,765 children, over 100,833 injured, and more than 10,000 remain missing.

10. Anna Gordon, "New Poll Shows How Much Global Support Israel Has Lost," *Time*, January 17, 2024, https://time.com/6559293/morning-consult-israel-global-opinion/.

11. Michael Robbins, "How Do MENA Citizens View Normalization with Israel?," *Arab Barometer* (blog), September 21, 2022, https://www.arabbarometer.org/2022/09/how-do-mena-citizens-view-normalization-with-israel/.

12. Yasmeen Serhan, "How Israel and Its Allies Lost Global Credibility," *Time*, April 4, 2024, https://time.com/6963032/israel-netanyahu-allies-global-standing/.

13. Maya Gebeily and Milan Pavicic, "Israeli Campaign Leaves Lebanese Border Towns in Ruins, Satellite Images Show," Reuters, October 29, 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/israeli-campaign-leaves-lebanese-border-towns-ruins-satellite-images-show-2024-10-28/.

14. "Lebanese Health Minister Reports 1,640 Dead, 8,408 Injured from Israeli Attacks since October 8," *Qatar News Agency*, September 28, 2024, https://www.qna.org.qa/en/News-Area/News/2024-09/28/0024-lebanese-health-minister-reports-1,640-dead,-8,408-injured-from-israeli-attacks-since-october-8.

15. Olivia Giovetti, "The Crisis in Lebanon, Explained," *Concern Worldwide US*, October 2, 2024, https://concernusa.org/news/lebanon-crisis-explained/.

16. Hanna Ziady, "Israel's Economy Could Be the Next Casualty of War with Hamas," *CNN*, October 4, 2024, https://edition.cnn.com/2024/10/04/economy/israel-economy-war-impact/index.html.

17. Steven Scheer, "More Ratings Cuts Feared After Moody's Downgrades Israel Two Notches," Reuters, October 1, 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/more-ratings-cuts-feared-after-moodys-downgrades-israel-two-notches-2024-10-01/.

18. Jonathan Saul, "Maritime Industry Raises Threat Level for Israeli Ports," Reuters, September 28, 2024, https://www.reuters.com/world/middle-east/maritime-industry-raises-threat-level-israeli-ports-2024-09-27/.

19. Retired Indian diplomate, interview by author, Doha, October 2024.

20. Arab Center for Research and Policy Studies, "Arab Public Opinion about the Israeli War on Gaza," *Doha Institute*, January 10, 2024, https://arabindex.dohainstitute.org/EN/Pages/APOIsWarOnGaza.aspx#.

21. "Choosing Paths: Development Road or IMEC, which Benefits Trade more?," *Fibre 2 Fashion*, April 30, 2024, https://www.fibre2fashion.com/news/textiles-logistics-news/choosing-paths-development-road-or-imec-which-benefits-trade-more--294895-newsdetails.htm.

الفصل الرابع

«بحرُنا»: دور أوروبا في أمن منطقة المتوسّط

لاجئون ومهاجرون يطفون على متن قارب مطاطي مكتظ قبالة سفينة حربية أوروبية، بينما ينتظرون مساعدة خفر السواحل الإيطالي في المياه الدولية قبالة سواحل ليبيا، بتاريخ 19 مايو 2017. (وكالة الصحافة الفرنسية)

«بحرُنا»: دور أوروبا في أمن منطقة المتوسّط

طارق المجريسي | زميل أوّل متخصّص بالسياسات في برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجيّة.

طارق المجريسي هو زميل أوّل متخصّص بالسياسات في برنامج منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجيّة. وبعالجِ عمله بشكلٍ رئيسي سُبل جعل صناعة السياسات الأوروبية تجاه منطقتَي المغرب العربي والمتوسّط أكثر إستراتيجيّة وانسجاماً وفاعلية، معَ تركيز طويل الأمد على ليبيا. وقد عمل المجريسي، على مدى أكثر من عقد مع عدد من السلطات الإقليمية والأوروبية والمؤسّسات متعدّدة الأطراف على توفير المساعدة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تمرّ بمرحلة انتقالية من أجل تحقيق الإصلاح والاستقرار فيها. وشارك في مجموعة من المشاريع، من ضمنها تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع، والتنمية والدمقرطة، والعمليات السياسية الدولية والمحلية المتعلّقة بليبيا، والإصلاح الاقتصادي في تونس، والنزاعات في شرق المتوسّط. وقد نُشرت مقالاته في عدد من المنشورات مثل مجلة «فورين بوليسي» وصحيفة «ذا غارديان»، وساهم في برامج مراكز البحوث عبر الولايات المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

المقدّمة

تشكّل «ماري نوستروم»،[1] العملية الإيطالية لإنقاذ مهاجرين التي بدأت في العام 2013، وما حصل لها خير مثال لوجهات النظر الأوروبية بشأن أمن منطقة المتوسّط. وكانت العمليّة ، التي أعادت إحياء الاسم الروماني للبحر الأبيض المتوسّط، مَهمّة أُحاديّة لمكافحة الهجرة غير المشروعة تماشياً مع القيم الأوروبية من خلال التركيز على «البحث والإنقاذ»، لكن تكلفتها كانت عالية، ولم تحظَ بدعمٍ ملحوظ من المفوضية الأوروبية، وهي مركز أوروبا الإداري، إذ حصلت على تمويل بقيمة 1,8 مليون يورو فقط.[2] وبسبب الضغوط السياسية والقيود المالية، استُبدلت «ماري نوستروم» بعد مجرّد عام واحد، بعمليّة «تريتون» التي أطلقها الاتحاد الأوروبي وأدارتها الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل «فرونتكس». غير أنّ تركيز عملية «تريتون» لم يعد منصبّاً على «البحث والإنقاذ»، وذلك عقب اتهامات سياسية جادة للغاية، لكن ليست مستندة إلى أدلّة حاسمة، بأنّ عمليات «البحث والإنقاذ» باتت تشكّل عاملاً جاذباً للهجرة.[3] واستمرّت المَهمّة في التطوّر على مرّ السنين في ظلّ تصوّر الأوروبيين للتهديد الآتي من بحرهم. وفي العام 2015، وتحت مظلّة «سياسة الأمن والدفاع المشتركة الأوروبية» (CSDP)، انطلقت عملية «صوفيا» لمكافحة مهرّبي البشر، لكنّها في سنة 2020، وبينما كانت الحرب مستعرة في ليبيا قبالة بحر أوروبا، تحوّلت إلى عمليّة «إيريني» بمسؤوليات إضافية، من أجل مراقبة انتهاكات حظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتّحدة على ليبيا، وإزالة آي أثار مترتّبة على عمليات «البحث والإنقاذ».

تحمل مسيرة تطوّر المهمات الأوروبية في منطقة المتوسّط في طيّاتها دلالات على وجهات النظر الأوروبية بشأن أمن تلك المنطقة، وخصوصاً أنّ الاتحاد الأوروبي ككتلة، يمثّل أكبر قوّة اقتصادية وعسكرية فيها. ولطالما أدارت الدول الأعضاء في تلك الكتلة أمنها الخاص الذي اقتصر إلى حدّ بعيد على تهديدات موجَّهة من المنظمات الإجرامية المنظّمة العابرة للحدود، غير أنّ الهجرة مثّلت تهديداً متصوّراً جديداً اعتُبر وجودياً وجماعياً، أي أنّ الديناميّات السياسية الأوروبية استحدثت تصوّراً يتطلّب حلولاً أمنية بدلاً من الحلول المنطقية.[4]

وتبدّلت تصوّرات أوروبا لمصادر التهديد مجدّداً في العام 2020 بعد تصاعد التوتّرات مع تركيا بشأن الحقوق المتعلّقة بالطاقة في شرق المتوسّط.[5] وتداخل هذا التهديد الجديد، الذي يمسّ هيمنة أوروبا على بحرها، مع أزمة الهجرة المتنامية ليُفضي إلى إطلاق عمليّة «إيريني». وتعكس هاتان الحالتان، أي إدارة أوروبا لأزمة الهجرة ومساعيها لاحتواء تركيا، تصوّرات أوروبا الجوهرية لدورها الأمني في بحرها، بما في ذلك تجلّيات هذا الدور وانعكاساته المحتملة على المنطقة في المستقبل.

إدارة الهجرة في البحر الأبيض المتوسّط

مقارنةً بالممرّات المائية المجاورة، مثل البحر الأسود أو البحر الأحمر، فإنّ البحر الأبيض المتوسّط يخلو نسبياً من أيّ تهديد أمني يُذكر. ومع أنّ السياسة الدفاعية لا تزال حكراً على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلّا أنّه حتى الآن لم يبرز تهديد يستدعي استجابةً جماعية.

ولهذا، من غير المستغرب أن تكسر مسألة الهجرة النموذج القديم. فعلى مدى عقود، بَنَت الأحزاب السياسية اليمينية مفهوم «أوروبا الحصينة» مثيرةً المخاوف الثقافية والاجتماعية السياسية تجاه الآخر بهدف تعزيز سياسات الهجرة المتشدّدة، لكن من دون الحدّ من مطالب المهاجرين الاجتماعية والاقتصادية الفعلية.[6] إلّا أنّ الهجرة غير المشروعة تزايدت بالتدريج وتسارعت وتفاقمت جرّاء الثورة المضادة للربيع العربي المُزعزعة للاستقرار. ففي أكتوبر 2013، أدّت هذه الدينامية المتفهقرة إلى مصرع أكثر من 300 مهاجر عقب غرق قارب هجرة متهالك كانوا على متنه قبالة سواحل جزيرة لامبيدوزا.[7] وقد هزّت هذه المأساة إيطاليا، وأدّت إلى إطلاق عملية «ماري نوستروم»، وهي مهمّة إيطالية مزوّدة بموارد كبيرة تهدف إلى حماية حقّ المهاجرين في الحياة والكرامة وطلب اللجوء، خلافاً لعمليّة «تريتون» التابعة للاتحاد الأوروبي. أظهرت عملية «ماري نوستروم» هيمنة أوروبا على البحر الأبيض المتوسّط من حيث وضع السياسات والحرية التشغيلية. وعلى الرغم من إعلان هذه البعثة الأحادية عن حسن نواياها، فإنّها غالباً ما أرسلت سفناً بحرية إيطالية إلى مياه شمال أفريقيا سعياً وراء أهدافها. بيد أنّ نوايا إيطاليا الحسنة تسبّبت أيضاً بأزمة سياسية صغرى في شتى أنحاء أوروبا وأدّت إلى إرسال بعثات أمنية أوروبية جماعية إلى منطقة المتوسّط.

ولم تكن الدول الأوروبية الكبرى الأُخرى مستعدّة لتمويل هذه المَهمّة الإيطالية أو دعمها، ما جعل إيطاليا تشعر بأنّها مُهمَلة وعاجزة عن منع آلاف المهاجرين من الانتقال إلى أماكن أُخرى عبر القارة.[8] وأجبرت التكاليف والضغوط السياسية إيطاليا على تسليم المَهمّات إلى عمليّة «تريتون»، وإزالة هدف «البحث والإنقاذ» من قوانينها، لتقوم بمَهمّة بحرية جديدة من أجل مراقبة الحدود الأوروبية بدلاً من المنطقة الوسطى من البحر الأبيض المتوسّط ككل.[9] وشكّل هذا الأمر انتصاراً لليمين الأوروبي على سياسة الهجرة، وبات بالتالي جزءاً حاسماً من أمن المتوسّط الذي شهد تدهوراً مع مرور الوقت.

فاقمت أزمة الهجرة في 2015 تشدّد أوروبا أمنياً ضد الهجرة، عزّزت سياسات الترحيل اللاحقة، فتحوّلت عمليّة «تريتون» إلى عمليّة «صوفيا»، حيث سعت أوروبا، مجدّداً وبشكلٍ أُحادي، إلى مدّ نفوذها عبر المتوسّط من أجل ما اعتبرته مصالحها عبر استهداف شبكات تهريب البشر في ليبيا. وعلى مدى الأعوام الخمسة اللاحقة، ورغم إدراك الاتحاد الأوروبي التام للعواقب، أسهمت السياسات الأوروبية في جعل عبور المهاجرين أكثر خطورة.[10] وواصلت عملية «صوفيا» توسيع الإستراتيجيات الأمنية حتى اندمجت المَهمّة الأوروبية في العمليات الإيطالية،[11] فشكلّت قوة خفر السواحل ومكافحة التهريب مكوّنة من ميليشيات ليبية. وهنا أدّى تدخّل الاتحاد الأوروبي المباشر إلى تقويض الحكومة المركزية في دولةٍ انتقالية هشّة من خلال تمكين الميليشيات الخارجة عن سيطرة الحكومة بينما كان يدّعي أنّه يدعمها.[12]

وبينما تركّزت محاولات مكافحة الهجرة على المنطقة الوسطى للبحر المتوسط، حدّد الاتحاد الأوروبي المعايير للدول الأعضاء الشرقية والغربية مثل اليونان أو إسبانيا، والتي شهدت شواطئها زيادة في الوافدين بعد كل حملة قمع وحشية على طريق الهجرة في المنطقة الوسطى للبحر المتوسط. وقد حاولت اليونان وبلغاريا صدّ المهاجرين سرّاً، وهذه عبارة تبدو بريئة، لكنّها غالباً ما تعني إغراق القوارب المكتظّة بالمهاجرين أو ترحيلهم بعنف عبر الحدود. في المقابل، مثّلت إسبانيا الوجه الآخر من نموذج سياسات الهجرة الأوروبية، فأبرمت اتفاقيات للترحيل مع المغرب. غير أنّ هذا النهج جعل مدريد عرضة للابتزاز في كلّ مرّة أغضبت فيها الرباط.

أوروبا مقابل تركيا

تكمن خلف سياسات الهجرة الأوروبية في منطقة المتوسّط قناعةٌ عميقة بالتفوّق الأوروبي على هذه المنطقة، وهو ما يتيح للاتحاد الأوروبي فرض أولوياته الأمنية ورسم أجندة سياسية أوسع، بغضّ النظر عن مدى فاعليتها أو تأثيرها.

ولم تواجه الهيمنة الأوروبية في البحر المتوسّط أي تحدّ فعليّ يُذكر إلى أن تصادمت تركيا مع اليونان وقبرص بشأن حقول الغاز في شرق المتوسّط. وقد جاء هذا النزاع تتويجاً لخلافات عميقة ومتجذّرة، فجّرها الطموح للاستفادة من موارد الطاقة المربحة. وظاهرياً، بدا هذا الصدام وكأنّه يتمحور حول الحقوق الاقتصادية في منطقة المتوسّط. غير أنّ اليونان بطبيعة الحال تتبع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والتي تمنح الجُزُر، وبشكل ملائم، الحقوق الاقتصادية البحرية نفسها كالبرّ الرئيسي، الأمر الذي يجعل معظم شرق المتوسط منطقة اقتصادية خالصة لليونان. إلّا أنّ تركيا، وعلى غرار دول أُخرى من منطقة المتوسط مثل مصر وليبيا، أو قوى عظمى مثل الولايات المتحدة، لا تتبع هذه الاتفاقية، ولذا خشيت أنقرة من فقدان مصدر محتمل للطاقة. وحاولت اليونان إخضاع تركيا من الناحية الجيوسياسية من خلال إنشاء منتدى غاز شرق المتوسط، الذي استخدم الاقتصاد بوابة لإنشاء شراكات دفاعية أعمق.[13] ومع تفاقم النزاع في ظلّ محاولة الطرفين الحصول على حقول الغاز، وصدّ المنافسين، فإنّ ضعف اليونان وقبرص في وجه تركيا الأقوى بكثير موجةً من الدعم الأوروبي، بما في ذلك فرض عقوبات على تركيا ونشر وحدات عسكرية في شرق المتوسّط.[14]

لقد أصبح شرق المتوسّط في دوّامة، وبات غير مستقر ويستقطب الصراعات والمنافسات على نطاقٍ أوسع. فتركيا تدخّلت في الحرب الأهلية الليبية، واصطفّت مع الحكومة المعترَف بها دولياً في مقابل صفقةٍ بحرية عزّزت مطالبها، بينما انضمّت الإمارات العربية المتحدة، المتحالفة مع فرنسا في اصطفافها مع الجانب الآخر من الحرب الأهلية في ليبيا، إلى المناورات العسكرية في شرق المتوسّط.

واقترن العداء تجاه تركيا في شرق المتوسّط بهستيريا الهجرة المتزايدة، الأمر الذي أدّى إلى مواصلة تطوير عملية «صوفيا». ونظراً إلى محاولات ألمانيا إنهاء الحرب المستعرة في ليبيا من خلال عملية «برلين،»[15] حاول الاتحاد الأوروبي الاستفادة من سياسة الأمن والدفاع المشتركة الأوروبية لإعاقة الدول المتعدّدة التي تقف وراء الصراع في ليبيا. غير أنّ رغبة اليونان وقبرص وفرنسا في الوقوف في وجه تصدّي تركيا للهيمنة الأوروبية على منطقة المتوسّط، إلى جانب النمسا وهنغاريا ودول أُخرى مهووسة بالهجرة، أطّرت عملية «إيريني» التي انطلقت حديثاً،[16] والتي أبعدت أوروبا أكثر عن «ماري نوستروم». وتعزيزاً لحظر توريد الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتّحدة على ليبيا، فإنّ عملية «إيريني» ركّزت بشكلٍ ملحوظ، على شحنات الأسلحة التركية، متجاهلة آلاف الأطنان من الذخائر المنقولة جواً إلى المُعتَدين على الحكومة الليبية المعترَف بها دولياً.

ولم تنجح المحاولات الأوروبية المستندة إلى إظهار القوة في شرق المتوسّط في إعادة بسط الهيمنة الأوروبية، ولا في منع المنافسين الجُدد من جعل البحر أكثر تعدّدية. وعلى الرغم من المحاولات المتعدّدة لتسوية النزاع التركي اليوناني دبلوماسياً، فإنّ الطرفَين وصلا في نهاية المطاف إلى طريق مسدود، إذ لم يستفد أي منهما من احتياط الغاز الطبيعي المتوفّر. وفي هذه الأثناء، ركب منافسون آخرون مثل الإمارات العربية المتّحدة، موجة معاداة تركيا، مساهمين في ترسيخ هذه العداوة إقليمياً، كما استفاد منافسون آخرون معادون للاتحاد الأوروبي، مثل روسيا، من الفوضى في ليبيا.

التطلّع إلى المستقبل

بما أنّ أوروبا ككتلة ستستمرّ في كونها اللاعب الأقوى في المنطقة، اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، فإنّه من غير المرجّح في المستقبل المنظور أن تتغيّر مكانتها المُهيمنة على منطقة البحر المتوسّط، أو أن تؤثّر في شعورها بالتفوّق. بيد أنّ التجارب الأخيرة المتعلّقة بالقضيّتين الأمنيّتين الرئيسيتين في منطقة المتوسّط، أي «الحرب الباردة» في شرق المتوسّط وتحويل الهجرة إلى مسألة أمنية في أوروبا، ولّدت اتجاهات ستستمرّ في زعزعة منطقة المتوسّط، وفي عدم استقرار دور أوروبا كجهة موفّرة للأمن.

إحدى القضايا المركزية التي تغذّي انعدام الاستقرار في منطقة المتوسّط وتُفاقم حالة التشرذم الأوروبي، هي صعود اليمين وسياسات الخوف المرتبطة به. وتتجلّى هذه الديناميّة في استمرار نمو سياسة الهجرة بحيث أصبحت تحدّد الأمن في منطقة المتوسّط، إلى جانب زعزعة الاستقرار فيها وتمكين المنافسين من تحدّي أوروبا بشكلٍ أفضل. فسياسات الترحيل الأوروبية ترتكز على إقفال حدود أوروبا من دون إزالة الأسباب الدافعة إلى الهجرة، وهو ما يعني أنّ الهجرة غير الشرعية ستستمرّ في النمو. ولذا، فإنّ أوروبا تُحفّز ازدياد عمليات تهريب البشر، وبالتالي تضخّ المزيد من الأموال في أيدي العصابات الإجرامية العابرة للحدود الوطنيّة والجهات المُزعزعة الأُخرى. وسيستدعي هذا الأمر استجابات أوروبية أكبر وأكثر تكلفة، في حين ستعتمد دول جنوب المتوسّط والجهات الفاعلة غير الحكومية لغةً مناهضة للهجرة للحصول على التمويل والدعم من الاتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، وبينما تستمرّ المشكلة في التفاقم بصورة حتمية، فإنّ الانقسامات بين الدول الأوروبية تتّسع، وهو ما يسيء إلى قدرة الاتحاد الأوروبي على تكوين استجابات سياسية متماسكة لقضايا أمنيّة أُخرى، مثلما هي الحال في ليبيا.

تحمل نزعة التفوّق الأوروبية في طيّاتها أيضاً ميلاً قوياً إلى تعزيز الاستثنائية الأوروبية تُرسّخ سوابق مزعزعة للاستقرار، ويُضعف قيمة أوروبا بالنسبة إلى دول الجوار الجنوبي الأُخرى في وقتٍ تتصاعد فيه حدّة المنافسة الجيوسياسية. ومع أنّ بعض الجهات الأوروبية حاولت التوسّط في هذه المسألة، إلّا إنّ الدعم الأوروبي الجماعي لمحاولات اليونان الضغط على تركيا ساهم في ترسيخ نهج تصادمي يقوم على الهيمنة بدلاً من الدبلوماسية في المنطقة. إنّ تركيز أوروبا القصير النظر أعماها عن رؤية الضرر الذي لحق بمصالح أُخرى، كما في حالة ليبيا، فنزعة الفوقية هذه، المصحوبة بسياسات التخويف، شجّعت على تكريس عقيدة غير معلنة لسياسة الرجل القوي بالنسبة إلى دور أوروبا في منطقة المتوسّط. فمن خلال الدعم الذي تقدّمه أوروبا للقيادات السلطوية مثل خليفة

حفتر في ليبيا،[17] تتجاهل القيم التي ترتكز عليها معاهدات الاتحاد الأوروبي التأسيسية، وتقوّض النظام العالمي القائم على القواعد، وتُضعف من قدرتها على الظهور كحليف في وجه منافسين أكثر فاعلية في التعاملات مثل روسيا وتركيا أو الإمارات العربية المتحدة. وقد بلغ هذا التناقض ذروته مع الدعم الأوروبي الأعمى لإسرائيل في إبادتها الجماعية في غزة وعدوانها المدمّر على لبنان، في الوقت الذي واصلت فيه أوروبا التذرّع بخطاب «النظام العالمي القائم على القواعد» لالتماس الدعم العالمي ضد الغزو الروسي غير القانوني لأوكرانيا.

على خلفيّة الديناميّات التي أرستها أوروبا في خلال العقد المنصرم، يتّجه الأمن في منطقة المتوسّط نحو منازعة تدميريّة، ذلك بأنّ العقد المقبل سيتحدّد بتداعيات إبادة غزة وتفاقم أزمة الهجرة والنمو المتصاعد لائتلاف إماراتي روسي جديد عبر القارة الأفريقية. وما لم تعتمد أوروبا مقاربة أكثر تماسكاً وتطلّعاً نحو المستقبل وبراغماتية وشمولاً إزاء أمن منطقة المتوسّط، فإنّها لن تفقد سيطرتها فحسب، بل ستفقد منطقة المتوسّط أيضاً مكانتها المستقرّة نسبياً.

الهوامش

1. يُترجم هذا المصطلح اللاتيني إلى «بحرنا».

2. Frontex Joint Operation 'Triton' – Concerted Efforts to Manage Migration in the Central Mediterranean," *European Commission*, October 7, 2014, ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/memo_14_566.

3. Alejandra Rodríguez Sánchez et al., "Search-and-Rescue in the Central Mediterranean Route Does Not Induce Migration: Predictive Modeling to Answer Causal Queries in Migration Research," *Scientific Reports* 13 (2023).

4. Mattia Toaldo, *Don't Close Borders, Manage Them: How to Improve EU Policy on Migration Through Libya*, Policy Analysis (Berlin: European Council on Foreign Relations, June 15, 2017), https://ecfr.eu/publication/dont_close_borders_manage_them_7297/

5. Asli Aydintasbas et al., "Overview: Fear and Loathing in the Eastern Mediterranean," *European Council on Foreign Relations (ECFR) MENA Team*, May 2020,

6. Lorena Martini and Tarek Megerisi, *Road to Nowhere: Why Europe's Border Externalisation is a Dead End*, Policy Brief, (Berlin: European Council on Foreign Relations, December 14, 2023),

7. "Italy Boat Sinking: Hundreds Feared Dead Off Lampedusa," *BBC*, October 3, 2013 https://www.bbc.co.uk/news/world-europe-24380247.

8. Adam Taylor, "Italy Ran an Operation that Saved Thousands of Migrants from Drowning in the Mediterranean. Why Did It Stop?," *Washington Post*, April 20, 2015,

9. Duncan Robinson, "Alarm at Plan to End Italy's Mare Nostrum Rescue Operation," *Financial Times*, October 12, 2014,

10. Zach Campbell, "Europe's Deadly Migration Strategy," *Politico*, February 28, 2019,

11. James Reynolds, "Marco Minniti: The Man who Cut the Migrant Flow to Italy," *BBC*, September 20, 2018,

12. Lorena Martini and Tarek Megerisi, *Road to Nowhere*.

13. Asli Aydintasbas, "Turkey: A Deal Is Possible," *European Council on Foreign Relations (ECFR) MENA Programme*, May 2020,

14. "France Stokes Turkey Tensions by Sending Naval Vessels to Waters Off Cyprus," *Financial Times*, August 13, 2020, https://www.ft.com/content/465ba697-451f-4601-b1a7-02eca6680edc.

15. "Berlin International Conference on Libya – 19 January 2020: Conference Outcomes,", United Nations Support Mission in Libya, January 19, 2020, https://unsmil.unmissions.org/berlin-international-conference-libya-19-january-2020

16. Tarek Megerisi, "The EU's 'Irini' Libya Mission: Europe's Operation Cassandra," European Council on Foreign Relations, April 3, 2020, https://ecfr.eu/article/commentary_the_eus_irini_libya_mission_europes_operation_cassandra/.

17. Karim Mezran and Aldo Liga, "After anti-migration efforts shrank its influence, Rome needs a new Libya policy," *Atlantic Council*, 30 July 2024,

الفصل الخامس

الصين في منطقة المتوسّط: ثلاث محطات رئيسية

يُجري العمال التحضيرات النهائية لافتتاح الحركة المرورية في القسم الشرقي من الطريق السيار شرق غرب البالغ طوله 84 كيلومتراً في ولاية الطارف بالجزائر، بتاريخ 1 يوليو 2023. (وكالة الصحافة الفرنسية)

الصين في منطقة المتوسّط: ثلاث محطات رئيسية

جين ليانغ زيانغ | زميل أول غير مقيم، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

جين ليانغ زيانغ هو زميل أوّل غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، وزميل بحوث أول في معهد شنغهاي للدراسات الدولية (SIIS). وهو متخصّص في العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، مع تركيزٍ خاص على سياسة إيران الخارجية والداخلية. وتشمل بحوثه علاقات الصين مع المناطق المجاورة. ألّف كتاباً عنوانه «On the Domestic Sources of Iran's Foreign Policy».

وقد نشر عدداً من الأوراق الأكاديمية حول دراسات الشرق الأوسط مع التركيز على إيران بشكل أساسي. غالباً ما تُنشر مقالاته على مواقع «Tehran Times» و«China.org.cn» و«China-US Focus» وغيرها، وتظهر تحليلاته على «CCTV» و«Dragon TV» وغيرها من وسائل الإعلام الرئيسية في الصين.

المقدمة

شهدت العلاقات بين الصين ومنطقة المتوسّط تاريخاً طويلاً من التفاعل، تجسّد في رموز ثقافية وتاريخية مثل طريق الحرير القديم وماركو بولو وابن بطّوطة، التي تعكس عمق الروابط بين المنطقتَين.

تطوّرت العلاقات بين الصين وشمال أفريقيا منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في العام 1949، وازدادت متانةً بفضل الدعم السياسي المتبادل في كفاحهما من أجل الاستقلال، كما في حالتي الصين والجزائر، وكذلك الصين ومصر. وشهدت العلاقات الاقتصادية بين الصين وشمال المتوسّط نمواً ملحوظاً منذ اعتماد سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات. واليوم، تمثّل مبادرة الحزام والطريق (BRI) الإطار الأبرز الذي يحدّد طبيعة انخراط الصين في هاتين المنطقتَين الفرعيتين من البحر المتوسط.[1]

ومع تحوّل الصين إلى قوةٍ ذات نفوذ عالمي متصاعد، من المتوقّع أن تنمو علاقاتها مع منطقة المتوسّط بشكلٍ كبير، وأن تتنامى مصالحها فيها تباعاً. لكن خلافاً للجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، لا تملك الصين إستراتيجيّةً متكاملة للتعامل مع هذه المنطقة. وفي رؤية الصين، لا تُعدّ منطقة المتوسّط حالياً كياناً متكاملاً، بل تتكوّن من أجزاء متفرقة تشمل جنوب أوروبا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط. ولهذا، تصوغ الصين أهداف سياستها الخارجية تجاه أوروبا[2] وأفريقيا[3] والدول العربية[4] على نحو منفصل، من دون أن تطرح رؤية أو سياسة موحّدة تخصّ منطقة المتوسّط ككلّ.

يكمن تحليل دور الصين في منطقة المتوسّط ضمن الإطار العام لمبادئ سياستها الخارجية وفي هياكلها. وعلى الرغم من الطبيعة المتعدّدة الأوجه للسياسة الصينية في المنطقة، تجدر الإشارة إلى المبادئ الثلاثة التالية: أولاً، الالتزام بإرث الصداقة الناتج عن النضال المشترك ضد الاستعمار؛ ثانياً، تعزيز جهود المصالحة؛ وثالثاً، تعزيز الوحدة من خلال مبادرة الحزام والطريق باعتبارها مقاربة اقتصادية للانخراط الإقليمي.

الالتزام بإرث الصداقة

قال السياسي البريطاني جون هنري تمبل، المعروف باللورد بالمرستون، في منتصف القرن التاسع عشر قولاً شهيراً مفاده أنّه في الجيوسياسة، لا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم، بل مصالح دائمة.

على الرغم من أنّ هذه المقاربة شائعة على نطاقٍ واسع، لم تعتمدها الصين يوماً كمبدأ في علاقاتها مع الدول الأخرى. بل على العكس، تُصر الصين على الالتزام بإرث صداقاتها وتجعل منه ركيزة أساسية في تطوير علاقاتها مع الدول الصديقة. وغالباً ما يشير القادة الصينيون في لقاءاتهم مع نظرائهم الأفارقة إلى تاريخ الدعم المتبادل والنضال المشترك ضد الاستعمار من أجل الاستقلال، الذي امتدّ من خمسينات إلى سبعينات القرن الماضي. فعلى سبيل المثال، قال الرئيس الصيني شي جين بينغ في اجتماعه مع نظيره الجزائري عبد المجيد تبون في 18 يوليو 2023: «لقد كان بلدانا صديقين حقيقيين وشريكين طبيعيين في السعي لتحقيق التنمية المشتركة والنهضة الوطنية».[5]

تُعدّ جهود الصين في تعزيز علاقاتها مع الجزائر مثالاً بارزاً في هذا السياق. ففي خمسينات وستينات القرن الماضي، خاض الجزائريون واحدة من أعنف حروب الاستقلال ضد الاستعمار في تاريخ البشرية. وقد ساندت الصين نضال الجزائريين بحزمٍ من خلال تقديم الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري. وعندما سحبت فرنسا طواقمها الطبية من المرافق الصحية الجزائرية في أواخر الخمسينات، سارعت الصين إلى سدّ هذا الفراغ بإرسال فرقٍ طبية، في خطوة أصبحت لاحقاً سمة بارزة في علاقاتها مع الدول الأفريقية المستقلّة حديثاً.[6]

لطالما اتّسمت العلاقات بين الصين والجزائر بالدعم المتبادل. فقد وقفت الجزائر إلى جانب الصين في أبرز ملفاتها الدولية. ففي العام 1971، تقدّمت الجزائر بالاشتراك مع ألبانيا، بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يؤيّد استعادة الصين مقعدها في المنظّمة، في خطوة تُعدّ من أبرز المحطّات في تاريخ الأمم المتحدة. وقد صمدت هذه الصداقة المتجذّرة في الدعم المتبادل أمام اختبار الزمن. ففي العام 2014، أعلنت الصين

والجزائر رسمياً عن إطلاق شراكتهما الإستراتيجية الشاملة،[7] والتي تُعدّ من أوائل الشراكات بين الصين والدول العربية. وعلى مدى أكثر من ستة عقود، واصلت الصين إرسال فرقها الطبية إلى الجزائر، كما دعمتها في تنفيذ عددٍ من المشاريع الكبرى، مثل مشروع «الطريق السيار شرق غرب» الذي اكتمل أخيراً في العام 2023.[8] ورغم الإعتبارات الإستراتيجية خلف هذا التعاون، تبقى الصداقة ركيزة في العلاقة بين الدولتين.

الجزائر ليست الدولة الوحيدة في شمال أفريقيا التي تترجم الصين من خلالها التزامها بمبدأ تقدير الصداقة، فمصر تُعدّ مثالاً آخر على ذلك. لقد ساهمت الصين بشكلٍ كبير في دعم التنمية الاقتصادية وتحديث البنية التحتية في مصر، ومن أبرز هذه المشاريع التنموية التي استثمرت الصين فيها موارد اقتصادية ضخمة: مشروع المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ومشروع العاصمة الإدارية الجديدة.[9] وقد استقطبت المنطقة الاقتصادية لقناة السويس أكثر من 6 مليار دولار في الفترة الممتدّة بين 2023 و2024، شكّلت الاستثمارات الصينية منها ما نسبته 40 في المئة.[10]

تعزيز الوحدة

لقد طغت سياسة «فرّق تسد» الاستعمارية على ممارسات الحوكمة العالمية، فتركت بصماتها العميقة في منطقتي المتوسّط والشرق الأوسط وأثقلت مسار تطوّرهما. أمّا الصين، فقد سلكت نهجاً مغايراً، إذ تبنّت فلسفة تقوم على الوحدة والمصالحة، وجعلت منهما ركيزتين أساسيتين في مقاربتها التقليدية للحكم وبناء العلاقات الدولية.

على الرغم من الاضطرابات المستمرّة في المنطقة وانعكاساتها على الساحة العالمية، تضع الصين التنمية على رأس أولوياتها[11] انطلاقاً من قناعة راسخة بأنّ المحافظة على السلام والاستقرار هو السبيل الأمثل لتهيئة بيئة ملائمة للتنمية. وتؤمن القيادة الصينية بأنّ المثابرة في تنفيذ أجندتها التنموية ستمنحها القدرة على المدى البعيد لمعالجة معظم التحدّيات التي تواجهها اليوم.

في الآونة الأخيرة، سخّرت الصين مواردها السياسية والاقتصادية بشكل لافت لتعزيز المصالحة والوحدة في المنطقة. ففي مطلع مارس 2023، رعت محادثات بين إيران والمملكة العربية السعودية تُوّجت بمصالحة تاريخية بين الخصمين الإقليميين.[12] وفي 23 يوليو 2024، احتضنت بكين توافقاً بين أربعة عشر فصيلاً فلسطينياً،[13] ما أنعش الآمال بإعادة تشكيل المشهد السياسي الفلسطيني في المستقبل.

على الرغم من حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الفظائع المرتكَبة في غزة، بقيت مناطق مجاورة، وعلى رأسها الخليج، مستقرّة إلى حدّ بعيد. ويُعزى هذا الاستقرار، إلى حدّ بعيد، إلى الجهود الحثيثة التي بذلتها الصين لتعزيز المصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية. وقد ساهم هذا الاستقرار، الذي بات ضرورة ملحّة، في خدمة مصالح المنطقة والصين وبقية العالم أيضاً.

رغم التوثيق الواسع للحالتين السابقتين، فإنّ جهود الصين تتخطّاها بكثير. إذ تبنّت منذ وقتٍ مبكر سياسة تقوم على بناء علاقات جماعية مع الدول العربية، حتى وإن لم تحظَ هذه السياسة بالكثير من الاهتمام الإعلامي. ويمثّل «منتدى التعاون الصيني العربي» نموذجاً حيّاً على هذا التوجّه، كونه آليّة متعدّدة الأطراف تعكس التزام الصين بدعم الوحدة العربية بعيداً عن سياسات التفريق والسيطرة.

تعزيز مبادرة الحزام والطريق

في ظلّ غياب سياسة موحّدة ومتكاملة تجاه المنطقة، تبرز منطقة المتوسّط بوصفها امتداداً طبيعياً لجهود الصين في تعزيز مبادرة الحزام والطريق. ونظراً لأهميّة طبيعتها الجغرافية وعمقها الثقافي، تشكّل المنطقة جزءاً أصيلاً من تاريخ طريق الحرير، ما يفرض على الصين ضرورة تكثيف حضورها واستثمار جهودها في منطقة المتوسّط.

تُعدّ اليونان مثالاً نموذجياً على الشراكة في إطار مبادرة الحزام والطريق. ففي أواخر الألفينات، كانت تواجه أزمةً مالية خانقة ألقت بظلالها على مختلف القطاعات الاقتصادية، وكان ميناء بيرايوس، أحد ركائز الاقتصاد اليوناني الأساسية، في حالة من الركود الشديد. على هذه الخلفيّة، بدأ التعاون مع الصين. ومنذ ذلك الحين، شهد الميناء نمواً هائلاً في حجم مناولة الحاويات، إذ بلغ عدد الحاويات المتداولة في العام 2010 نحو 880 ألف حاوية من قياس عشرين قدماً، في حين تجاوز هذا العدد في السنوات الأخيرة حاجز الخمسة ملايين وحدة.[14]

تشير تقارير إلى أنّ اليونان تتميّز عن الدول الأخرى بالنمو الحاد في القيمة الحقيقية لسوق الأسهم، التي سجّلت ارتفاعاً بنسبة 43,8 في المئة بين 2022 و2023.[15] وشهد الاستثمار نمواً بنحو 15,1 في المئة في العام 2024، أي أكثر من الضعف مقارنة بالسنة السابقة. وفي العام 2023، تصدّرت اليونان التصنيف السنوي لمجلّة «ذي إيكونوميست» (The Economist) لأفضل أداء اقتصادي بين دول العالم المتقدّم.[16] شكّلت كل هذه التغييرات الإيجابية تبايناً واضحاً مع المشهد العام المُثقل بالمشاكل الاقتصادية في شتّى أنحاء جنوب أوروبا. قد يُعزى نجاح اليونان في التغلّب على أزمتها المالية إلى أسباب متعدّدة، من ضمنها التعاون في إطار مبادرة الحزام والطريق.

تُعدّ اليونان مثالاً واحداً فحسب على التعاون الناجح في إطار مبادرة الحزام والطريق، الذي يشمل دولاً أخرى في المنطقة مثل الجزائر ومصر والمغرب وإيطاليا، وجميعها حقّقت إنجازات ملموسة في هذا السياق. وعلى الرغم من تنامي العقبات الجيوسياسية، ومنها انسحاب إيطاليا من مبادرة الحزام والطريق بضغطٍ من الولايات المتّحدة، ستستمرّ بكين في دفع المبادرة قدماً لمصلحة الصين والمنطقة على حد سواء.

الخاتمة

تشكّل منطقة المتوسّط جزءاً لا يتجزّأ من رؤية الصين للعالم، على الرغم من غياب سياسة موحّدة تجاهها. لقد ارتكزت العلاقات بين الصين وشمال أفريقيا، عبر الزمن، على إرثٍ من الصداقة وُلد من كفاحٍ مشترك ضد الاستعمار الغربي. وفي المستقبل، ستسعى الصين إلى مواءمة هذه الصداقة التاريخية مع مبادراتها السياساتية الجديدة وأجنداتها المستقبلية.

تَعتبر الصين غرب الشرق الأوسط منطقةً تشهد اضطرابات متواصلة نتيجةً لإستراتيجية «فرّق تسد» التي تنتهجها قوى مُهيمنة متعدّدة. وستواصل الصين دعم جهود تحقيق الوحدة والمصالحة في المنطقة، انطلاقاً من حسّها بالمسؤولية كقوة دولية صاعدة، وحرصاً على مصالحها الاقتصادية التي تقتضي وجود بيئة إقليمية مستقرّة.

سُتحدّد الجهودُ المشتركة الرامية إلى تعزيز مبادرة الحزام والطريق ملامح انخراط الصين مع المناطق الثلاثة من المتوسّط، غرب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب أوروبا. وستؤدّي دول جنوب أوروبا، التي تمثّل نقطة اتصال لوجستية رابطة الأجزاء الأخرى من أوروبا، دوراً مهمّاً كشركاء للصين في هذا الصدد.

وعلى الرغم من أنّ دور الصين في منطقة المتوسّط لا يتناسب مع مكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم، إلّا أنّ دورها سيشهد نمواً، ونأمل بأن يولّد آثاراً إيجابية في المدى الطويل.

الهوامش

1. See the State Council Information Office of the People's Republic of China, Xinhua News Agency, "The Belt and Road Initiative: A Key Pillar of the Global Community of Shared Future," *China Global Television Network (CGTN)*, October 10, 2023, https://news.cgtn.com/news/2023-10-10/Full-text-China-releases-white-paper-on-Belt-and-Road-cooperation-1nMwG1FHWLu/index.html.

2. "China's Policy Paper on the European Union," *China Daily*, December 18, 2018, https://europe.chinadaily.com.cn/a/201812/18/WS5c1897a0a3107d4c3a001758.html.

3. "China's Second Africa Policy Paper," *China Daily*, December 5, 2015, https://www.chinadaily.com.cn/world/XiattendsParisclimateconference/2015-12/05/content_22632874.htm.

4. The State Council, "China's Arab Policy Paper," *The People's Republic of China*, January 13, 2016, https://english.www.gov.cn/archive/publications/2016/01/13/content_281475271412746.htm.

5. Ministry of Foreign Affairs, "President Xi Jinping holds talks with Algerian President Abdelmadjid Tebboune," *The People's Republic of China*, July 18, 2023, https://www.mfa.gov.cn/mfa_eng/xw/zyxw/202405/t20240530_11332136.html.

6. Shan Jie and Gao Yang, "Six Decades On, Chinese Medical Teams Weave Heartfelt Melody of Friendship between China and Africa: The Healing Touch," *Global Times*, January 11, 2024, https://www.globaltimes.cn/page/202401/1305224.shtml.

7. Yahia Zoubir, "China's Relations with Algeria: From Revolutionary Friendship to Comprehensive Strategic Partnership," in *China and North Africa: Between Economics, Politics, and Security*, ed. Adel Abdel Ghafar, (London: I.B. Tauris, 2022) 125-166.

8. Zhou Jin, "Highway Crosses Country, Bridges Nations", *China Daily*, October 3, 2023, https://www.chinadaily.com.cn/a/202310/03/WS651b6fd9a310d2dce4bb8d3f_2.html.

9. "BRI Cooperation with Egypt Hailed as 'Fruitful,'" *China Daily Global*, February 29, 2024, https://epaper.chinadaily.com.cn/a/202402/29/WS65dfe2a4a310df4030f4fbd5.html.

10. "(FOCAC) Interview: Promising future for Egyptian economic zone as Chinese investors grow: official," Belt and Road Portal, August 30, 2024, https://eng.yidaiyilu.gov.cn/p/08S78V23.html.

11. Development is always at the top of China's policymaking agenda. See "Communique of the Third Plenary Session of the 20th Central Committee of the Communist Party of China", *China Daily*, July 18, 2024, https://www.chinadaily.com.cn/a/202407/18/WS6698f75aa31095c51c50ec9d.html.

12. See Zhang Yunbi and Jan Yumul, "China Praised over Saudi-Iran Deal Role", *China Daily*, March 20, 2023, https://www.chinadailyhk.com/hk/article/321330.

13. See Zhou Jin, "Palestinian Factions Sign Declaration in Beijing on Bolstering Unity", *China Daily*, July 24, 2024, https://www.chinadaily.com.cn/a/202407/24/WS66a037faa31095c51c50f87a.html.

14. "Greece's Piraeus Port Exemplifies Win-Win Cooperation," *China Daily Global*, April 22, 2023, https://global.chinadaily.com.cn/a/202304/22/WS644320ada310b6054facf18e.html.

15. See Greta Ruffino, "Greece Hailed Again as Global Economic 'Country of the Year,'" *Euronews*, January 3, 2024, https://www.euronews.com/business/2024/01/03/greece-hailed-again-as-global-economic-country-of-the-year.

16. Ruffino, "Greece Hailed Again."

الخاتمة

غالب دالاي و يحيى ح. زبير

الخاتمة

كما أظهر هذا الملف، تشهد الديناميّات الأمنية الإقليمية في منطقة البحر المتوسّط، سواء الداخلية منها أو الخارجية، تحوّلاً جذرياً.

على الصعيد الداخلي وعلى الرغم من انحسار التوتّر وتحسّن العلاقات التركية اليونانية، لا تزال أزمة شرق المتوسّط بعيدة كلّ البعد عن الحل. وسيرسم تطوّر هذه الأزمة ملامح جديدة لطبيعة التنافس بين دول المنطقة ولمكانة القوى الخارجية فيها.

يُظهر طارق المجريسي في فصله التداخل بين قضايا الأمن الإقليمي والهجرة وسياسات الخوف في منطقة المتوسّط من منظور أوروبي. وعليه، تُعدّ قضيّة أمن المتوسّط بالنسبة إلى أوروبا قضيّة متعدّدة الأوجه، إذ تربط بين السياسة الداخلية وسياسات الهوية من جهة، والسياسة الخارجية من جهة أخرى.

في هذه الأثناء، تُعيد الحرب على غزة تشكيل مشهد الأمن الإقليمي وتهدّد مستقبل الكثير من المبادرات الإقليمية التي تشمل إسرائيل والدول الخليجية، مثل منتدى الطاقة للشرق الأوسط والممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا (IMEC). وبالنظر إلى ارتفاع الكلفة السياسية والصورة السلبية المترتّبة على التعاون مع إسرائيل بالنسبة إلى الدول العربية، قد يصبح عدم التعاون مع إسرائيل القاسم المشترك الأدنى للرّد العربي عليها. وكما يشير روبرت ماسون، فقد قوّضت الحرب على غزة مشروع الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وبالتالي مجموعة «I2U2» التي تضمّ إسرائيل والهند والإمارات العربية المتّحدة والولايات المتّحدة.

كذلك، تُعيد التطوّرات الأخيرة في سوريا هيكلة المشهد الأمني في شرق البحر المتوسّط. ومن المتوقّع أن يوثّر سقوط نظام الأسد تأثيراً كبيراً في الأمن والنظام الإقليميين في المنطقة. فقد أدّى هذا السقوط إلى قطع الوصول المباشر من إيران إلى شرق المتوسّط وألقى بظلال ثقيلة على مستقبل دور روسيا ووجودها في سوريا وفي شرق البحر المتوسّط. في الواقع، لقد شكّلت سوريا حجر الأساس في الحضور والنفوذ الروسيَّين في المنطقة، وبالتالي ستشكّل طبيعة العلاقات الروسية السورية ما بعد سقوط نظام الأسد ومستقبلها عنصراً محورياً.

وفي هذا السياق، يسلّط أندريه كورتونوف الضوء على الأهميّة الحاسمة لقاعدتي طرطوس البحريّة وحميميم الجويّة في سوريا، ويَعتبر أنّ «هاتين القاعدتين أساسيّتان لتعزيز مصالح روسيا في منطقة المتوسّط وفي الشرق الأوسط الأوسع، إذ تُوفّران لموسكو قدرات فريدة لبسط سلطتها في المنطقة». علاوة على ذلك، يُشدّد كورتونوف على أنّ قاعدة حميميم الجوّية تُشكّل «نقطة عبور حاسمة لدعم العمليّات الروسيّة في الأماكن البعيدة في أفريقيا».

إذا وضعنا جانباً مناقشات مرحلة ما بعد الصراع، تُمثّل منطقة المتوسّط أيضاً مركزاً مهماً لعددٍ من مشاريع الربط والمبادرات الإستراتيجية الإقليمية المتنوّعة. ومن هذا المنطلق، باتت المنطقة تُجسّد صورة مصغّرة عن الرؤى المتنافسة حول النظام الإقليمي، ليس في منطقة البحر المتوسّط فحسب، بل أيضاً في الشرق الأوسط الأوسع. في الواقع، تتّسم مبادرة الحزام والطريق الصينية (BRI) والممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا المدعوم من الولايات المتّحدة والاتحاد الأوروبي ومشروع «طريق التنمية» في العراق المدعوم من تركيا، بأبعاد متوسّطية هامة. على سبيل المثال، يرى جين لينغ زينغ أنّ «منطقة المتوسّط تشكّل جزءاً لا يتجزّأ من رؤية الصين للعالم، على الرغم من غياب سياسة موحّدة تجاهها». ويضيف أنّ «مبادرة الحزام والطريق تُحدّد اليوم الانخراط بين الصين ومنطقة البحر المتوسط بشكلٍ رئيسي».

تستند هذه المبادرات كافة إلى تصوّرات مختلفة للنظامين الإقليمي والعالمي. فعلى الصعيد الإقليمي مثلاً، يُجسّد الممرّ الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا نموذجاً آخر للرؤية الأمريكية للنظام الإقليمي القائمة على التعاون الوثيق بين الدول الخليجية وإسرائيل (بدعمٍ أمريكي). أمّا من الناحية العالمية، فيهدف المشروع إلى منافسة مبادرة الحزام والطريق الصينية وتقليص دور بكين الإقليمي. غير أنّ المنطق الجيوسياسي وراء هذا المشروع طغى على أبعاده الاقتصادية، وهو يواجه اليوم اختبار الواقع الجيوسياسي في الشرق الأوسط. وكما ترى دالية غانم، فإنّ نجاح الممرّ الاقتصادي الرابط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا يعتمد على التعاون والاستقرار الإقليميين، غير أنّ الواقع على الأرض يطرح تحدّيات كبيرة، أبرزها غياب السلام المستدام وعدم التوصّل إلى تهدئة بين إسرائيل وحماس، وهو ما يهدّد وجود الممرّ بحدّ ذاته، وقد ينسف كامل المبادرة قبل أن تبصر النور فعلياً.

باختصار، تُعدّ منطقة المتوسّط، شأنها شأن الخليج، مركز ثقل في السياسة الإقليمية الأوسع حيث تتقاطع مصالح الشرق الأوسط مع شمال أفريقيا وأوروبا. ويمكن اعتبار إعادة الهيكلة الإقليمية الجارية حالياً تجسيداً مصغّراً للتحوّلات الكبرى التي يشهدها العالم.

نبذة عن

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية هو مؤسسة مستقلّة غير ربحيّة تُعنى بالبحوث بشأن السياسات، وتأخذ من العاصمة القطرية الدوحة مقرّاً لها. يُجري المجلس بحوثاً بشأن السياسات ويعقد الاجتماعات وجلسات الحوار وينخرط مع الجهات الفاعلة في السياسات حول القضايا الجيوسياسية والاجتماعية الاقتصادية التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويؤدّي المجلس دور صلة الوصل بين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وباقي العالم، ويقدّم مقاربات إقليميّة للقضايا والسياسات العالمية ويؤسّس شراكات مع مراكز بحوث ومنظّمات تنموية في أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم.

يتوجّه المحرّران بالشكر إلى جميع المؤلّفين (أندريه، روبرت، دالية، طارق، وجين) على مساهماتهم المبتكرة والقيّمة في هذا الملف. كما نعرب عن امتناننا لمحمد أبو هواش على إدارته المتميّزة لعملية التحرير والنشر، فكان دوره أساسيا لاستكمال الملف.

المحرّران

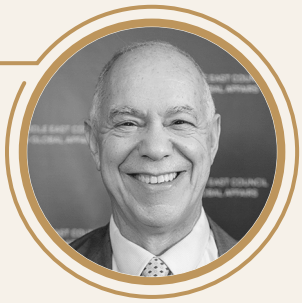

يحيى ح. زبير هو زميل أول غير مقيم في مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية وبروفيسور في الدراسات الدولية والجغرافيا السياسية في عدد من الجامعات وكليات الأعمال في فرنسا والولايات المتحدة والصين، بالإضافة إلى أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وغيرها. وكان في العام 2020 زميلاً زائراً في مركز بروكنجز الدوحة. وهو متخصّص في سياسات شمال أفريقيا وأمن منطقة المغرب-الساحل، وسياسات القوى العظمى في شمال أفريقيا ومناطق أخرى.

غالب دالاي هو زميل أوّل غير مقيم في مركز الشرق الأوسط للشؤون الدولية وهو أيضاً زميل مشارك في تشاتام هاوس وباحث دكتوراه في كلية التاريخ في جامعة أكسفورد. تركّز بحوث دالاي الحالية على الجهوية والنظام الإقليمي والحوكمة في الشرق الأوسط، والسياسة التركية، والسياسة الخارجية التركية، وتاريخ أشكال التدويل في المرحلة ما بعد الاستعمار والامبرالية.

مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية
برج المانع، المنطقة 60، الشارع 850، المبنى 42، الطابق
الثالث، ص. ب: 22694، الدوحة، قطر
www.mecouncil.org